التغيرات المناخية وآثارها على حقوق الإنسان في ضوء الاتفاقيات الدولية

دكتور

أحمد طلحا حسين

مدرس القانون الدولي العام

معهد الدراسات البيئية- جامعة العريش

الملخص

تعد قضية التغيرات المناخية القضية الحاسمة فى الآونة الأخيرة، ونحن الآن أمام لحظة حاسمة، فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث آثارها على البيئة وحقوق الإنسان، وأضحى تغير المناخ يتسبب في نقص الإنتاج الغذائي، و ارتفاع منسوب مياه البحار التى تزيد من خطر الفيضانات الكارثية، والتكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا فى المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية فى الوقت الحاضر من خلال إطار قانونى حاكم وفعال ويعالج الأسباب التى ينشأ عنها تغير المناخ.

الكلمات الدالة: تغير المناخ، حقوق الإنسان، الاحتباس الحرارى، الحق فى البيئة، اتفاقية تغير المناخ .

Climate Change and its Effects on Human Rights in the light of International Conventions

DR. Ahmed Talha Hussein

Doctor of Public International Law

Institute of Environmental Studies - Al-Arish University

Abstract:

Climate change is deemed a crucial issue in the recent times, and we are now facing a critical moment. As the global effects of climate change are wide-ranging and unprecedented in terms of their effects on the environment and human rights. Since climate change has started to cause food production shortage, and the sea level rise, which increases the risk of catastrophic floods. However, adapting to these effects will be more difficult and costly in the future, unless radical measures are taken at the present time through a governing and effective legal framework that addresses the causes that give rise to climate change.

Keywords: Climate Change, Human Rights, Environmental Rights, Global Warming, Climate Change Convention.

مقدمة:-

إن الاهتمام الدولى بالبيئة – وبالتحديد حمايتها من خطر التغيرات المناخية بسبب التدهور الناجم من نشاط الإنسان– بؤرة اهتمام المجتمع الدولى، وأصبحت الحاجة ملحة لإيجاد آليات قانونية، أو تشريعية كفيلة بالتصدي للتغيرات المناخية دون المساس باستمرارية النشاطات التنموية وحقوق الإنسان، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة.

وتسبب التغيرات المناخية تزايد حدة تهديدات الأمن الإنساني، ومن عواقب تغير المناخ: الجفاف الشديد، وندرة المياه، والحرائق الشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، وذوبان الجليد القطبي، والعواصف الكارثية وتدهور التنوع البيولوجى.

مشكلة البحث

بعد أن تطورت الحياة وتشعبت – بعد الثورة الصناعية– فى مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة خاصة، أصبح الإنسان يعيش فى بيئة من صنعه، وأخذ يستعمل المواد بتقنية مستحدثة وعالية نتج عنها مخلفات تفوق قدرة دورات البيئة وسلاسلها الطبيعية على استيعابها، وإنتاج مواد غريبة عن الأنظمة البيئية لم يسبق أن كانت ضمن مكوناتها، وظهرت مشكلات بيئية خطيرة على صحة الانسان من أهمها التغيرات المناخية، وتتطلب منا التصدى لها، ليس من خلال الأساليب العلمية والتقنية فقط، بل من خلال التشريعات أيضاً، إذ أصبحت القوانين ضرورة ملحة لمواجهة هذه المشكلات البيئية(١).

---

(١) د. محمد صديق محمد عبد الله: الحماية القانونية للبيئة من التلوث (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة الرافدين للحقوق، كلية القانون، جامعة الموصل، المجلد التاسع، السنة الثانية عشرة، العدد الثاني والثلاثون، ٢٠٠٧، ص٨١.

وتدور الإشكالية الرئيسة للبحث فى الإجابة على السؤال الآتى:

ما أثر التغيرات المناخية على البيئة وحقوق الإنسان، وما أهم الاتفاقيات الدولية الحاكمة للتغيرات المناخية، وما اهم سماتها؟

وإبان الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسة للبحث سوف نتناول الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- **ما مفهوم التغيرات المناخية وما هى أسباب ذلك التغير فى المناخ ؟**
- **ما آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان؟**
- **ما أهم الاتفاقيات الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، وما هى أهم خصائصها؟**

أهمية البحث:

إن تغير المناخ يطرح قضية عالمية تسبب مخاطر حقيقية، يبقى تحديد مداها بدقة غامضاً بالنسبة لنا، وفى كل الظروف فإن عدم اليقين العلمى لا يمكن أن يؤجل الاستجابة الدولية لهذا الخطر إذا كان ينجم عن هذا التأجيل أضرار غير قابلة للإصلاح.

وهنا تظهر أهمية دراسة التغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن الإنسانى خاصة فى ظل عدم وجود وعي بأهمية التغيرات المناخية وآثارها فى ظل استمرار غياب التنسيق على المستوى الدولى لمواجهة تلك التهديدات من شأنه مضاعفة حجم التهديد للأمن والسلم الدولى ليتحول فى بعض الأحيان لتهديد وجودي، خاصة أن التغيرات المناخية تهدد صحة وبقاء الشعوب، وفى ظل ما تشهده مناطق متفرقة من العالم من موجات متفاوتة ومتلاحقة من التغيرات المناخية، والتى لا تقتصر تبعات تكلفتها على الدول فحسب، وإنما تمتد لتشمل الأفراد فى كل العالم، فقد دفعت

تلك التطورات للتساؤل بشأن مدى ملاءمة الأطر القائمة لحماية البيئة فى ظل ما تفرضه من تحديات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى عدة أهداف أهمها:

١. دعم المبادئ القانونية اللازمة لتأصيل المفهوم القانونى للتغيرات المناخية، للوصول لمبادئ قادرة على أن تعمق من معرفتنا وتزيد من فهمنا لماهية التغيرات المناخية وتميزها عن المفاهيم المرتبطة بها.

٢. تفسير وشرح جوانب المشاكل القانونية الحالية الناجمة عن الكوارث البيئية من جراء التغيرات المناخية، والتنبؤ بالمشكلات التى من الممكن أن تنشأ للوقاية منها، والبحث عن الحلول المناسبة لها، فى ضوء القانون الدولى العام.

٣. وصف وتكييف الجوانب المختلفة لتغيرات المناخية من خلال استكشاف المؤثرات الجديدة التى طرأت بسببها فى الساحة الدولية، وكيفية تأثيرها على حقوق الدول والتزاماتها خاصة فى ظل التهديدات الشديدة التى تؤثر على حقوق الإنسان التى تتطلب تعديلات للتخفيف من حدة تلك التداعيات.

٤. إلقاء الضوء على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية، لمعرفة أهم عناصرها، وظروف نشأتها، ودراسة أهم خصائص تلك الاتفاقيات.

منهج البحث:

إن طبيعة الدراسة توجب علينا اتباع المنهج التحليلي أو الاستنباطي لتحليل أحكام القانون الدولى العام، وذلك لمعرفة حقوق الدول والأفراد فى ظل التغيرات المناخية، وكذا معرفة التزاماتها من جهة، وتحليل أحكام القانون الدولى من جهة أخري فى هذا الشأن؛ ثم معرفة و رصد موقف الفقه الدولى واتجاهاته.

خطة البحث:

سوف نقوم بتقسيم خطة البحث إلي مبحثين يسبقهما مطلب تمهيدى بعنوان مفهوم وأسباب التغيرات المناخية، سوف نتناول آثار التغير المناخي على حقوق الإنسان فى المبحث الأول، وسوف نقف عند دور الاتفاقيات الدولية فى مواجهة التغيرات المناخية وسماتها فى المبحث الثانى والأخير.

مطلب تمهيدي
مفهوم وأسباب التغيرات المناخية

لدراسة التغيرات المناخية يجب الإشارة إلى تعريف تغير المناخ؛ لفهم جوانبه القانونية وتمييزه عن غيره من الظواهر الآخرى وكذلك ضرورة معرفة أسبابه، حتى يتسنى تنظيم سبل مواجهته.

أولاً- ماهية التغيرات المناخية:

عرف جانب من الفقه قانون تغير المناخ بأنه: مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بمعالجة ظاهرة تغير المناخ من خلال التغلب على ظاهرة الاحتباس الحرارى أو تخفيفها أو تعديلها، و ترجع ظاهرة تغير المناخ إلى انبعاث غازات تسمى بغازات الاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوى(١).

عرفتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC): كل أشكال التغيرات التى يمكن التعبير عنها بوصف إحصائى، والتى من الممكن أن تستمر لعقود متوالية والناتجة عن النشاط الإنسانى، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخى(٢).

---

(١) د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ١٠.

(٢) من الجدير بالذكر أن الهيئة الحكومية الدولة المعنية بتغير المناخ (IPCC) كاختصار The Intergovernmental Panel on Climate Change تأسست عام 1988 لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمى والفنى والاجتماعى والاقتصادى لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدى لهذا التغير، وهى هيئة حكومية دولية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فى الهيئة حاليا ١٩٥ دولة، حصلت الهيئة على جائزة نوبل للسلام =

فالمقصود بتغير المناخ: التحولات طويلة الأجل فى درجات الحرارة وأنماط الطقس، وقد تكون هذه التحولات طبيعية فتحدث، على سبيل المثال، من خلال التغيرات فى الدورة الشمسية، ولكن منذ القرن التاسع عشر أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيسى لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفورى، مثل: الفحم، والنفط، والغاز.

وبالتالى فإن التغيرات المناخية هى التى تؤثر فى النظام المناخى، ويقصد بالنظام المناخى كل عمليات الغلاف الجوى والغلاف المائي والمحيط الأرضى وتفاعلاتهما، فهو ذلك النظام التفاعلى الذى يتألف من خمسة عناصر وهم الغلاف الجوى، والغلاف المائي، والغلاف الثلجي، وسطح الأرض، والغلاف الحيوى[١] .

١- تعريف التغيرات المناخية في القانون المصرى:

من الجدير بالذكر أنه لا توجد نصوص تشريعية صريحة فى القانون المصرى تعالج التغيرات المناخية، بالرغم من أن للبيئة حماية دستورية أكد عليها الدستور المصرى فى أكثر من موضع[٢].

=

فى ٢٠٠٧ تقديرا لجهودها فى مواجهة التغيرات المناخية، لمزيد من التفاصيل راجع: https://www.ipcc.ch/

تاريخ الزيارة ٥ /٨/٢٠٢٢م الساعة العاشرة صباحاً

(١) انظر الفقرة الثالثة من المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام١٩٩٢.

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه تم ذكر البيئة فى الدستور المصري لعام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ من خلال الفصل الخاص بالمقومات الاقتصادية الذي يوضح مجموعةُ الموارد الطبيعيّة، أو الصناعيّة التي تقدمُ الدعمَ للاقتصاد العام للدولة، وتساهمُ فى تحديدِ مرتبتها اقتصادياً بين دُولِ العالم، وفى هذا الفصل تم ذكر البيئة فى أكثر من موضع ومنهاالمواد٢٩، ٣٠، ٣٢، =

وبمراجعة قانون حماية البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، لم يذكر بشكل مباشر التغيرات المناخية، ولكن يحتوي فى ثناياه على الكثير من أحكام حماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية، وقد عرف هذا القانون حماية البيئة بأنها "المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال من حدة التلوث، وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية والأراضي والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى"(١).

وفى رأينا أنه بالنظر لتعريف القانون المصرى شمل مفردات تشمل والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال من حدة التلوث، وهى عناصر مستخدمة فى مواجهة التغيرات المناخية.

ونؤيد ما ذهب إليه جانب من الفقه أن الموضوع القانوني للبيئة ومنع تدهورها ليس أحاديا، إنما هو موضوعات متعددة كالأرض والماء والهواء والكائنات الحية، وهناك ثمة ارتباط قانوني بين هذه العناصر وعلاقة قانونية قائمة بين كل عناصر وموضوعات البيئة وهذه العلاقة تبلغ الوحدة من الوجهة القانونية(٢).

كما أن الالتزام الدولى بحماية البيئة هو التزام دستورى وقانوني بطبعه حتي

=

٤٥، ٤٦. كما تم ذكر البيئة فى الباب الثالث الخاص بالحقوق والحريات والواجبات العامة وأكد على الحق فى البيئة فى المادتين ٧٨، ٧٩.

(١) لقد ورد هذا التعريف فى الفقرة (٩) من المادة الأولى من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤.

(٢) د. علي إسماعيل أبو بكر: شرح قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، ص٢١.

وإن لم ينص عليه صراحة[١]، وذلك باعتباره مرتبطا بكثير من الحقوق الأخرى، فالتغيرات المناخية جزء أصيل من الحق فى البيئة، هو حق لصيق بالإنسان كون البيئة والإنسان يشكلان وحدة متكاملة لا يمكن تصور جدوى أحدهما دون الأخر، فبالتالى تتم معالجة الجوانب القانونية للتغيرات المناخية من خلال النصوص القانونية الخاصة بالبيئة بشكل عام.

وبالرغم من عدم ذكر التغيرات المناخية في قانون البيئة المصري بشكل مباشر، أعدت وزارة البيئة المصرية قاموسا لظاهرة تغيير المناخ .

وعرف المناخ في القاموس بأنه: هو توسط أحوال الجو المعتادة فى مكان ما لمدة طويلة قد تكون شهرا أو فصلاً أو سنة أو سنوات متعددة، ولهذا نجد أن علم المناخ يهتم بإظهار متوسط أو معدل أحوال الجو التى تسود منطقة ما بدلا من إظهار التغيرات اليومية لأحوال الجو فى المنطقة، وتتبع أهمية علم المناخ من تغلغله كعامل طبيعى عظيم التأثير فى تشكيل سطح الأرض من جهة، وفى مختلف نواحى الحياة من جهة أخرى، وكذلك يهتم علم المناخ بالتطبيقات العملية لدراسة الغلاف الجوى ويهدف إلى تحديد أنماط أحوال الجو وتفسيرها وإمكانية استخدامها لمصلحة الإنسان[٢].

كما عرف القاموس ظاهرة تغيير المناخ: هى اختلال فى الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والمتساقطات التى تميز كل منطقة على الأرض،

(١) د. هشام بشير: الحق فى بيئة نظيفة فى إطار التشريعات والمواثيق الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد التاسع والستون، ٢٠١٣، ص٢٩٩.

(٢) انظر: وزارة البيئة، قاموس التغييرات المناخية ، ص١ . منشور على الموقع الرسمى لوزارة البيئة .

https://www.eeaa.gov.eg/Topics/78/30/Details

وتؤدى وتيرة وحجم التغيرات المناخية الشاملة -على المدي الطويل- إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية والطبيعية، كما ستؤدى درجات الحرارة المتفاقمة إلى تغيير فى أنواع الطقس، مثل: أنماط الرياح، وكمية المتساقطات وأنواعها، إضافة إلى حدوث عدة أحداث مناخية قصوي محتملة، مما يؤدى إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير ولا يمكن التنبؤ بها(١).

٢- التمييز بين تغيير المناخ وبين الطقس والاحتباس الحراري:

التمييز بين التغيرات المناخية والطقس:

الفرق الأساسى بين الطقس والمناخ هو فى المدة الزمنية التى يتم الإشارة إليها، فالطقس يعرف بظروف الغلاف الجوى على مدى فترة زمنية قصيرة (ساعة أو يوم أو أسبوع) بينما يشير مصطلح المناخ إلى كيفية تصرف الغلاف الجوى على مدى فترات زمنية طويلة نسبيًا (سنوات أو حتى مئات السنين)(٢).

التمييز بين التغيرات المناخية والاحتباس الحرارى:

لقد كان العالم السويدي سفانتى أرينيوس أول من أطلق لفظة الاحتباس الحرارى فى عام ١٨٩٦على النتائج المترتبة عن ازدياد كميات غاز ثانى أو كسيد الكربون فى الغلاف الجوى(٣)، الناتجة عن عمليات حرق الوقود، ويعتبر هذا الغاز

---

(١) نفس المرجع.

(٢) د. أميرة عبدالعظيم عدنى: التغييرات المناخية والتنمية المستدامة فى ضوء القانون الدولى العام، دار النهضة العربية٢٠٢٣، ص٩.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه يعرف الغلاف الجوي بأنه مجموعة من الغازات بنسب متجانسة تجعله يحافظ على بقاء الأرض والحياة فوقها فى حالتها الطبيعية، ولمزيد من التفاصيل: د. محمد عبد الرحمن الدسوقى: الالتزام الدولى بحماية طبقة الأوزون فى القانون الدولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٦.

المسؤول الأول عن الاحتباس الحرارى، ويعد تلوث الهواء الذى يتجاوز قدرة الطبيعة على احتوائه السبب المباشر لهذه الظاهرة، وثمة اتفاق واضح بين العلماء على أن الانبعاثات الناتجة عن النشاطات البشرية هى السبب فى تفاقم هذه الظاهرة(١)، ويمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحرارى على أنها الزيادة التدريجية فى درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوى المحيط بالأرض، كنتيجة لزيادة انبعاثات الغازات الملوثة بغازات الاحتباس الحرارى منذ بداية الثورة الصناعية(٢).

وعادة ما يستخدم الناس المصطلحين بالتبادل، على افتراض أنهما يدلان على الأمر نفسه، لكن هناك فرق بين كل منهما، إذ يشير الاحتباس الحرارى إلى ارتفاع متوسط درجة الحرارة قرب سطح الأرض، أما التغير المناخى فيشير إلى التغيرات التى تحدث فى طبقات الغلاف الجوى مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار وغيرها من التغيرات التى يتم قياسها على مدار عقود أو فترات أطول، ويفضل استخدام مصطلح التغير المناخى عند الإشارة إلى تأثير عوامل أخرى غير ارتفاع درجة الحرارة(٣).

ثانياً- أسباب تغيير المناخ:

تعد العوامل الطبيعيّة، مثل: الثورات البركانيّة، والشمس، من الأسباب الرئيسة للتغيرات المناخية فى كوكب الأرض، ولكن هدفنا الأساسى فى مواجهة التغيرات المناخية،

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منبر البيئة، العدد الثالث، المجلد الخامس، البحرين ١٩٩٢ ص٤.

مشار إليه د. سلافة طارق عبدالكريم شعلان: الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحرارى فى اتفاقية تغيير المناخ ١٩٩٢، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، عام ٢٠٠٣، ص ١٢.

(٢) د. سلافة طارق عبدالكريم شعلان: المرجع السابق، ص ١٣.

(٣) د. أميرة عبد العظيم عدنى: المرجع السابق، ص١٦ وما بعدها.

بسبب الأنشطة البشرية التى تعد المسبب الرئيسى لتغير المناخ ، مثل: انبعاثات غازات الدفيئة، مثل: ثانى أكسيد الكربون والميثان، تنتج هذه الغازات على سبيل المثال عن استخدام البنزين لقيادة السيارات أو الفحم لتدفئة المباني، يمكن أيضا أن يؤدى تطهير الأراضى من الأعشاب والشجيرات وقطع الغابات إلى إطلاق ثانى أكسيد الكربون، وتعتبر مدافن القمامة مصدرًا رئيسا لانبعاثات غاز الميثان، ويعد إنتاج واستهلاك الطاقة والصناعة والنقل والمبانى والزراعة واستخدام الأراضى من بين مصادر الانبعاث الرئيسة(١).

وبلغ تركيز الغازات الدفيئة أعلى مستوي منذ مليوني سنة، فلقد نتج عن حرق الوقود الأحفورى انبعاثات الغازات الدفيئة التى تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدى إلى حبس حرارة الشمس واستمرار ارتفاع درجات الحرارة، ونتيجة لذلك، أصبحت الكرة الأرضية الآن أكثر دفئًا بمقدار ١.١ درجة مئوية عما كانت عليه فى أواخر القرن التاسع عشر، وكان العقد الماضى ٢٠١١-٢٠٢٠ الأكثر دفئًا على الإطلاق(٢).

وسوف نلقي الضوء على أهم هذه الأسباب مثل:

١. استغلال الوقود الأحفورى

وكل ذلك سببه الرئيسى الاعتماد المتزايد على استغلال الطاقة الحفرية التى يعد استخراجها ونقلها وتحويلها السبب الرئيسى فى تلوث البيئة وتفاقم انبعاث غازات الاحتباس الحرارى، ويتم -عادة- تقييم الآثار البيئية لمختلف نظم الطاقة لكامل دورة الوقود، أي بدءاً من استخراج المادة الخام ونقلها وتجهيزها واستخدامها وانتهاءً بدورة النفايات المتولدة عنها، ويتركز استهلاك الطاقة تركيزاً شديداً فى الولايات

(١) د. سلافة طارق عبدالكريم شعلان: المرجع السابق، ص١٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل:-https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/٢٥م

المتحدة الأمريكية التى تساهم ب ٢٦ % من نسبة التلوث فى العالم رغم أن عدد سكانها يمثلون ٦% من مجموع سكان العالم، وكذلك يتم استهلاك هذا النوع من الوقود بكثرة فى أوربا الشرقية ودول الاقتصاد المتحول، هذه الدول التى تمثل ٢٠% من سكان العالم مسؤولة عن ٩٠ % من الاستهلاك العالمى للطاقة، فى حين أن الدول النامية – التى تشكل ٧٨ % من مجموع سكان العالم– لم تستهلك سوى ١٨ % من مجموع الاستهلاك العالمى للطاقة(١).

٢. إزالة الغابات

إزالة الغابات هى تحويل الغابات إلى أراض بشكل دائم لاستخدامها لأغراض أخرى، مثل: الزراعة أو الرعي أو التنمية الحضرية(٢).

ويرتبط تأثير تغير المناخ و إزالة وتدمير الغابات بالتصحر، الذى ينتج عن العوامل البشرية الطبيعية المتعلقة بالجفاف المتكرر، بالإضافة إلى التقلبات المناخية الشديدة الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة وتآكل التربة وانجرافها بسبب الرياح، وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر سنة ١٩٩٤ بأنه: تردى الأراضى فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة، الجافة شبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة والتى من بينها تغير المناخ والنشاطات البشرية(٣).

فالغابات تمثل الغطاء النباتي وهو الخزان الذى يتم فيه تصريف الغازات الفائضة عن حاجة الأرض، حيث عرفت اتفاقية تغير المناخ بأنه المناخ الخزان يعنى عنصرا أو

---

(١) د. سلافة طارق عبدالكريم شعلان، المرجع السابق ، ص١٣.

(2) John Wajim: Impacts of Deforestation on Socio-Economic Development and Environment in Nigeria, The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention, vol. 7, Issue 03, March 2020, P 5853.

(٣) انظر الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة ١٩٩٤.

عناصر أى من مكونات نظام المناخ تختزن فيه أو فيها غازات الدفيئة[١].

فتزيل النباتات الكربون فى صورة ثنائي أكسيد الكربون من الجو فى أثناء عملية التركيب الضوئى، لكنها تُطلق كمية منه فى الجو فى أثناء التنفس الطبيعى، يمكن لشجرة أو غابة إزالة الكربون عن طريق تخزينه فى الأنسجة النباتية، وذلك فقط عندما تنمو بنشاط، يُطلق كل من التحلل وحرق الأشجار أغلب هذه الكمية المخزنة من الكربون إلى الغلاف الجوى.

فعلى سبيل المثال، تمثل إزالة الغابات داخل مخيمات اللاجئين وفى محيطها يتراوح بين ٢٠ و٢٥ مليون شجرة كل عام، وتأتي نسبة ٩٠ %من مشكلة إزالة الغابات هذه مدفوعة بالحاجة الماسة إلى وقود الطهى، الأمر الذى أدي بالمفوضية الدولية السامية لشئون الاجئين لإنشاء صندوق اللاجئين لحماية البيئة بهدف الاستثمار فى عمليات إعادة التشجير ذات الأثر العالى، وفى برامج الطهى النظيف فى أوضاع اللجوء المعرضة لتأثيرات تغير المناخ حول العالم، ويهدف الصندوق لغرس عشرات ملايين الأشجار الإضافية، وتمكين عشرات الآلاف من اللاجئين ومضيفهم من الوصول إلى حلول الطهى باستخدام الطاقة النظيفة على مدى العقد القادم من الزمن، وبذلك، سوف يشكل الصندوق صلة وصل بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم وأسواق الكربون العالمية، ويمكنهم من الانضمام إلى الحراك العالمى للتصدى لتغير المناخ[٢].

---

(١) انظر: الفقرة السابعة والثامنة من المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ولغرض الاختصار سيشار إلى (اتفاقية الأمم) المتحدة الاطارية لتغير المناخ(باتفاقية تغير المناخ).

(٢) لمزيد التفاصيل الموقع الرسمى لمفوضية السامية لأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

https://www.unhcr.org/ar/6220c4044.html

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٥/٥م

وتتسبب إزالة الغابات فى الاحتباس الحرارى، فعلى سبيل المثال إزالة الغابات الإستوائية مسؤولةً عمّا يقارب ٢٠% من انبعاثات الغازات الدفيئة فى العالم، وفقًا للجنة الدولية للتغيرات المناخية، فقد تمثل إزالة الغابات، لا سيما فى المناطق الإستوائية، ثلث إجمالى انبعاثات ثنائى أكسيد الكربون بشرية المنشأ، لكن الحسابات الأخيرة تشير إلى أن انبعاثات ثنائى أكسيد الكربون الناتجة عن إزالة الغابات تساهم بنحو ١٢% من إجمالى انبعاثات ثنائى أكسيد الكربون بشرية المنشأ بنطاق يتراوح بين ٦% و١٧%، وتؤدى إزالة الغابات إلى بقاء غاز ثنائى أكسيد الكربون فى الجو، ومع تراكمه، فإنه ينتج طبقة فى الغلاف الجوى تحجب الإشعاع القادم من الشمس، ويتحول الإشعاع إلى حرارة تسبب الاحتباس الحرارى، والذى يعرف باسم تأثير البيت الزجاجى(١).

٣. **الاستهلاك الزائد للموارد**:

تدهور النظم الطبيعية نتيجة للاستهلاك المفرط وسوء استخدام الموارد الطبيعية فضلا عن الإخفاق فى وضع نظام اقتصادى مناسب فيما بين الشعوب والدول، ويؤدى إلى انهيار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحضارة (٢).

وينتج استهلاك الموارد بسبب إغفال الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، عند التخطيط من قبل الحكومات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثار ومشكلات بيئية سالبة مختلفة في أنواعها ودرجات خطورتها، والاستغلال العقلاني للموارد يعتمد بشكل رئيس ليس فقط على الخصائص الجغرافية لبيئة المنطقة المستهدفة بالتنمية وإنما أيضا على ظروف التنمية الأخرى، وهى الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب

(1) Gursharn Singh, Beant Singh: Deforestation and its impact on environment, international journal of advance Rehearse in science and engineering, volume NO.06, Special Issue No.3, December,2017. P264.

(٢) د. سلافة طارق عبدالكريم شعلان، المرجع السابق، ص١٣.

الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة(١).

وأكد الصندوق العالمى لحفظ الطبيعة أنه يستهلك قرابة ٧.٣ مليار شخص ١.٦ ضعف ما يمكن أن توفره الموارد الطبيعية للأرض، وبحلول عام ٢٠٥٠ سيصل عدد سكان العالم إلى ٩ مليارات وسيتضاعف الطلب على الغذاء؛ بسبب الاستهلاك، وسيصل عدد سكان العالم إلى ٩ مليارات وسيتضاعف الطلب على الغذاء(٢).

والاستهلاك الزائد، يتسبب فى كثرة المخلفات الناتجة عن كافة الأنشطة الصناعية والتحويلية أو الاستعمال لكل مركب مادي مصنع، بالإضافة لمخلفات الاستخدامات المنزلية وكميات الطعام التى تتخلص منها، كلها عوامل تساهم فى انبعاثات الغازات الدفيئة، وكذلك هو الحال بالنسبة لاستهلاك البضائع مثل الملابس والإلكترونيات والبلاستيك، و يرتبط جزءٌ كبير من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية بالمنازل الخاصة، إذ أن لأنماط حياتنا تأثيرٌ عميق على كوكبنا، ويتحمل الأغنياء المسؤولية الأكبر فحوالى ١ فى المائة من سكان العالم يتسببون فى انبعاثات الغازات الدفيئة أكثر مما يتسبب به أفقر ٥٠ فى المائة من السكان(٣).

---

(1)J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998, PP16:17.

(٢) صندوق العالمي للطبيعة (WWF) (بالإنجليزية: World Wide Fund for Nature) هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على المسائل المتعلقة بالحفاظ والبحث واستعادة البيئة، لمزيد من التفاصيل الدخول للموقع الرسمى لصندوق العالمي للطبيعة علي الرابط:

https://www.worldwildlife.org/initiatives/food

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٢٢م الساعة التاسعة مساء

(٣) لمزيد من التفاصيل الموقع الرسمى للأمم المتحدة علي الرابط:

https://www.un.org/ar/climatechange/science/causes-effects-climate-change

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٢٢م الساعة العاشرة مساء

المبحث الأول
آثار التغير المناخى على حقوق الإنسان

حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة سواء كانت حقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، سواء كانت حقوق فردية أو جماعية فهي جميعاً حقوق متأصلة في كرامة كل إنسان وتبعاً لذلك، فإنها جميعاً تتمتع بوضع متساوٍ كحقوق وتعزز بعضها البعض، فمثلاً: قد يعتمد إعمال الحق في الصحة على إعمال الحق في التعليم أو الحق في الغذاء والمسكن، وأيضاً قد يعتمد الحق فى التنمية على الحق في البيئة.

وتؤثر التغيرات المناخية على جميع حقوق الإنسان ويتطلب الأمر لتحقيق العدالة المناخية المزج بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، لحماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة [١] فلحقوق الإنسان على المستوى النظري نوعان من الحماية، الأول على المستوى الوطني والآخر على المستوى الدولى ويوجد عادة تداخل بين كل منهما، فعلى سبيل المثال فاعلية الحماية الوطنية تتطلب وجود اتفاقيات دولية لكفالة هذه الحقوق وطنياً ومتابعة جهود الدول والتعاون بينهم[٢].

---

(١) د. هشام محمد بشير: العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو ٢٠٢٢، ص٣٤٨.

(٢) د. ماهر جميل أبوخوات: نظام التقارير فى إطار اتفاقيات حقوق الإنسان، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة السادات، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٢١م، ص ٥.

وسوف نتناول المبحث فى مطلبين:

المطلب الأول: آثار التغيرات المناخية على الحقوق الفردية.

المطلب الثاني: آثار التغيرات المناخية على الحقوق الجماعية.

المطلب الأول
آثار التغيرات المناخية على الحقوق الفردية

الحقوق الفردية هى حقوق الفرد بصرف النظر عن انتمائه الاجتماعي أو بصرف النظر عن عدم انتمائه لفئه اجتماعية، ولقد أصبحت حقوق الإنسان محل اهتمام متزايد من المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية، ولم يعد التعامل مع الفرد مسألة تدخل في الاختصاصات المطلقة للحكومات، كما كان الحال قبل الحرب العالمية الثانية(١).

أولاً- الحق فى الحياة:

هو الحق الأعلى الذي لا يجوز الخروج عليه حتى فى أوقات الطوارئ العامة، والحق فى الحياة المنصوص عليه فى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(٢)، والحق فى الحياة نفسه مكرس أيضا فى المادة ٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ديسمبر ١٩٤٨، وهذا الحق هو الأساس الذي تقوم عليه جميع حقوق الإنسان.

فالحق فى الحياة هو حق ومبدأ أخلاقي يستند إلى أن للإنسان الحق فى عيش حياة سليمة وكريمة تنعم بالحرية وعدم التعرض للقتل من قبل إنسان آخر أو

---

(1) Demelash Shiferaw, Yonas Tesfa Human Rights Law Teaching Material, the Justice and Legal System ,Research Institute, 2009, p6.

(٢) انظر: الفقرة الأولى من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م.

أي تعد يمس به حيثُ وجد من أجل صون حقه بالحياة والبقاء على هذه الأرض كي يُعمر بها ويترك الأثر الإيجابي بها وصون كرامته الإنسانية فمن يتعدى على حق الإنسان بالحياة كأنه تعدى على كرامة الإنسان وأهم حقوقه.

وتتسبّب المخاطر البيئية من جراء التغير المناخي في حوالي ربع إجمالي عدد الوفيات في أنحاء العالم بأسره، والتي تصل إلى ١٣ مليون حالة وفاة سنويا، فالبيئة الصحية أمر حيوي لضمان صحة الإنسان ونموه، إذ يسفر سنوياً تلوّث الهواء وحده عن وقوع سبعة ملايين حالة وفاة سنوياً، ويتوفى سنوياً أكثر من مليون عامل بسبب انعدام الأمن في بيئة عملهم، وأكثر من مليون شخص آخر بسبب التعرّض للمواد الكيميائية(١).

ثانياً- الحق فى السكن:

ينظر البعض إلى السكن على أنّه سلعة، ولكنّه فى الواقع وقبل كلّ شيء حق من حقوق الإنسان، وبموجب القانون الدولى، فالحصول على سكن لائق يعني ضمان للحياة، وقد تمَّ الاعتراف بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق فى مستوى معيشي مناسب فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨(٢)، وكذلك العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة (٣).

(١) لمزيد من التفاصيل راجع تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تحت رقم ج ١٥/٧٢ بتاريخ ١٨ /٢٠١٩/٤م، ص٢.

(٢) انظر المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

(٣) انظر المادة ١١.١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة للعام ١٩٦٦.

وبناء على تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق فى مستوى معيشي مناسب، تهدد أزمة المناخ تهديداً شديداً فرص التمتع بالحق فى السكن اللائق فى جميع أنحاء العالم، وقد تقوض سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتصدي على غير هُدى للأحداث المناخية الحق فى السكن اللائق فى بعض الأحيان. وتواجه الفئات المهمشة كما تواجه مساكنُها خطراً بالغاً، وتتعرض هذه الفئات لتأثير تغير المناخ مما يستلزم إشراكها فى الاستجابات المناخية على جميع المستويات(١).

وتندرج الظواهر الجوية القصوى فى عداد الأسباب الرئيسية للتشرد الداخلي الذي تعرض له ٢٨ مليون شخص فى عام ٢٠١٨، وفقاً لمركز رصد التشرد الداخلي(٢).

ثالثاً- الحق فى الصحة:

يؤكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على الحق فى الصحة، إذ تنص على أن لكل شخص حقا فى مستوى معيشة يكفى لضمان، الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية(٣).

وأكد أيضا دستور منظمة الصحة العالمية على الحق فى الصحة فى ديباجة دستورها على أن الصحة هى حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز، وأن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسة لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة

---

(١) انظر الوثيقة : A/HRC/52/28

(٢) مركز النزوح الداخلي: التقرير العالمي، حول النزوح الداخلي، جنيف ٢٠١٩، ص٥.

(٣) انظر المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.

السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية[١].

ويعرف العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق فى الصحة بحق كل إنسان فى التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه[٢].

وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن تغير المناخ يتوقع أن يتسبب فى وفاة ٢٥٠٠٠٠، شخص فى الفترة من ٢٠٣٠حتي ٢٠٥٠ وذلك ناجم عن الأمراض المرتبطة بالتغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة، مثل: الملاريا، والإسهال، والاختزان الحرارى وسوء التغذية، وتوقعت الهئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فى تقريرها التقييمي الرابع، أن يزداد عدد الأشخاص الذين يلقون حتفهم ويعانون من المرض ويتعرضون للإصابة بسبب موجات الحر والفيضانات والعواصف والحرائق والجفاف[٣]، ومجرد ارتفاع درجات الحرارة بمقدار ١سلسيوس كفيل أن يزيد عدد الوفيات بمقدار ٢٠٠٠٠وفاة سنوياً[٤].

رابعاً- الحق فى الغذاء والمياه:

الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم، دائم وحر، إما بصورة

(١) د. خالد السيد المتولى محمد: الديمقراطية وتغير المناخ، شركة ناس للطباعة بالقاهرة،٢٠١٣، ص٣٥.

(٢) المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية١٩٦٦

(3) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, United Kingdom, Cambridge .University Press, (2007)

(٤) د. خالد السيد المتولى محمد: الديمقراطية وتغير المناخ، شركة ناس للطباعة بالقاهرة، ٢٠١٣، ص٩٧.

مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء واف وكاف من الناحيتين الكمية والنوعية، بما يتوافق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، وفردية وجماعية، مُرضية وكريمة وبمنأى عن الخوف[١].

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة لمنظمة الأمم المتحدة، يتسبب تغير المناخ فى حدوث أحوال جوية شديدة الوطأة وجفاف وفيضانات وكوارث أخرى تحرم ملايين الناس فى جميع أنحاء العالم من سبل عيشهم .ويتضرر من ذلك بوجه خاص زهاء ٧٨ فى المائة من فقراء العالم – قرابة ٨٠٠ مليون شخص – يعيشون فى مناطق ريفية ويعتمد كثير منهم على الزراعة والحراجة [٢] ومصائد الأسماك فى بقائهم على قيد الحياة [٣].

وأضحى تغير المناخ يؤثر بالفعل فى مقومات الغذاء الكافى، وتشمل المخاطر الصحية الرئيسية التى ينطوي عليها تغير المناخ اشتداد موجات الحر والحرائق وتفشي الأمراض المنقولة من الأغذية والمياه وناقلات الأمراض وازدياد احتمال الإصابة بنقص التغذية وفقدان السكان الضعفاء قدرتهم على العمل، وتشمل المخاطر الإضافية المحتملة أوجه الخلل التى تصيب النظم الغذائية والصراع العنيف المقترن بندرة الموارد وحركة السكان وتفاقم الفقر.

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع التعليق العام رقم ١٢ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوثيق E/C.12/1999/5

(٢) الحراجة الزراعية: هي نهج متكامل لاستخدام المزايا التفاعلية من الجمع بين الأشجار والشجيرات مع المحاصيل والماشية، وهي تجمع بين التقنيات الزراعية وتقنيات الحراجة؛ لخلق نظم انتفاع بالأرض أكثر تنوعًا وإنتاجية وربحية وصحة واستدامة .

(3) FAO. Agriculture and climate change – Challenges and opportunities at the global and local Level – Collaboration on Climate-Smart Agriculture. Rome. 2019. P7.

كما يسبب تغيّر المناخ والظواهر الجوية المتطرفة الكثير من حالات الجفاف والفيضانات واستنفاد مصادر المياه أو تلوثها، الأمر الذى يؤدى إلي تهديد مجتمعات محلية بأكملها على الصعيد العالمى، ثمة أكثر من ١.٤٢ بليون شخص- بمن فهم ٤٥٠ مليون طفل- يعيشون فى مناطق تعانى من ضعف شديد أو شديد جداً من حيث توافر موارد المياه، وتواجه منطقة القرن الأفريقى أسوأ موجة جفاف تضربها منذ ٤٠ عاماً، ودفعت مواسم الجفاف الثلاثة المتتالية مئات الآلاف من الناس إلى الفرار من منازلهم، وقتلت أعداداً هائلة من الماشية ودمرت مساحات واسعة من المحاصيل، وفاقمت مشاكل سوء التغذية(١).

وأضحى تغير المناخ يؤثر بالفعل فى توافر المياه لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسة وفى جودتها وكميتها ويهدد التمتع بحقوق الإنسان فى المياه والصرف الصحى، فقد أفاد البنك الدولى بأن الزيادة العالمية فى درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين قد تؤدي إلى حرمان عدد يتراوح بين بليون وبليوني شخص مما يكفيهم من المياه ويعيش أكثر من بليوني شخص فى بلدان تعاني بالفعل من مستوى مرتفع من الإجهاد المائي، ويتوقع أن يكون ذلك ضعف هذا العدد على وجه التقريب بحلول عام ٢٠٥٠(٢).

وتسبب قلة النظافة ومياه الشرب الملوثة في الكثير من الأمراض، مثل: الملاريا وغيرها من الأمراض المرتبطة بالتلوث وتسبب ٨٠٠٠٠٠ حالة وفاة سنوياً

(١) راجع: الموقع الرسمى لنظمة اليونسيف/https://www.unicef.org/ar تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٥م.

(٢) صحيفة الوقائع رقم٣٨، أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامى، نيويورك- جنيف٢٠٢٢، ص ١٢.

على مستوى العالم[١].

وترى المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان فى الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه فى خدمات الصرف الصحي أنَّ تغير المناخ له آثار عديدة تلحق بالبشر والبيئة أضراراً تعزى إلى تأثيره فى الموارد المائية، وتشمل آثار تغير المناخ ازدياد التعرض للظواهر المناخية، مثل الأعاصير والجفاف وتسارع وتيرة الظواهر الجوية القصوى وندرة المياه وتسرب المياه المالحة و ارتفاع مستوى سطح البحر.

خامساً- الحق في الضمان الاجتماعي:

الضمان الاجتماعي هو التزام الدولة نحو مواطنيها وهو لا يشترط تحصيل اشتراكات مقدما، وتلتزم الدولة بتقديم المساعدة للمحتاجين في الحالة الموجبة لتقديمها، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة، إذا لم يكن لهم دخل أو مورد رزق يوفر لهم حد الكفاية دون تمييز، وتتكفل الدولة حد الكفاية متي عجز عن أن يوفره الفرد لنفسه لسبب خارج عن إرادته[٢].

وأفرد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الكثير من الأحكام لحماية حق الضمان الاجتماعي فأكد أن لكل شخص، بصفته عضواً في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل الدولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى

(١) لمزيد من التفاصيل راجع تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تحت رقم ج ١٥/٧٢ بتاريخ ١٨ /٢٠١٩/٤م، ص٢ .

(٢) وفاء عبداللطيف طه، المواطنة من منظور إسلامي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٣٢.

عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية[١].

كما أكد أن لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة و الرفاهية له و لأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته، والتي تفقده أسباب عيشه، رسخ الحق للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين، ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية[٢].

وأكد ايضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية[٣].

وتؤثر التغيرات المناخية في الحق في الضمان الاجتماعي، فالتضامن الاجتماعى القائم على توفير حياة كريمة للمواطنين العاجزين عن العمل، أو كبار السن، أو ذوى العاهات المستديمة والأمراض المزمنة، والعاطلين عن العمل، أو النساء الفقيرات، للتخفيف من آثار الكوارث البيئية.

ويركز هذا البعد على دور الدولة فى وضع وابتكار برامج حماية اجتماعية تتوافق مع الأضرار المختلفة التى لحقت بالفئات والمهن جراء التغيرات المناخية، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة وتأثرا لتقليل معدل التفاوت الاجتماعى وتحقيق العدالة والمساواة، وذلك، مثل: التأمين على المحاصيل الزراعية من خلال اشتراك الفرد ومساهمة ودعم الدولة، تعويض الفئات المتضررة من التغيرات المناخية مثل

(١) انظر المادة ٢٢ من الأعلان العالمي لحقوق الإنسان١٩٤٨م.

(٢)انظر المادة ٢٥ من الأعلان العالمي لحقوق الأنسان١٩٤٨م.

(٣) انظر المدة التاسعة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٩.

الفلاحين والمهاجرين من المناطق الساحلية، دعم سياسات سوق العمل النشطة فى خلق الوظائف الخضراء للأفراد الذين يتأثر عملهم فى مشروعات الطاقة من خلال عمل مشروعات قومية فى مجال الطاقة المتجددة.

سادساً- حق المساواة وعدم التمييز:

تعد مبادئ المساواة وعدم التمييز هى فى قلب حقوق الإنسان وتساعد على الحد من الحرمان على أسس متعددة فى مختلف المجالات، فحقوق الإنسان ليست حكراً على مجموعات بعينها، إنما هى للجميع، ولكافة المجتمعات وفى جميع أنحاء العالم، خاصة في ظل استمرار التمييز تجاه الأقليات وغيرهم من المجموعات، وتختلط أشكال التحيز التاريخية مع عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتؤدي إلى النزاعات والعنصرية وكره الأجانب، وفى نفس الوقت خلقت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتزامها بأن "لا يخلف الركب أحداً وراءه" زخماً للعمل على تحقيق المساواة وعدم التمييز.

ويؤكد العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته، وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب[١].

والتخفيف من آثار تغير المناخ هو من أهم أوجه الحفاظ على البيئة والتكيف مع تلك الآثار على نحو عاجل وطموح وإلى اتباع نهج قائم على الحقوق حيال العمل المناخى، ويشمل ذلك التعاون الدولى الفعال القائم على مبادئ الإنصاف والمساءلة

(١)المادة ٢٦ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

والشمول والشفافية والمساواة وعدم التمييز وقد اعترفت الدول الأطراف فى اتفاق باريس بما لحقوق الإنسان من أهمية فى العمل المناخى، واتفقت على أن" تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان "عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ(١).

و يلعب حق المساواة وعدم التمييز دورا حيوبا لحماية المهاجرين بسبب الكوارث البيئية خلال كافة مراحل الهجرة، والعودة وإعادة الإدماج، والحفاظ علي حقوق الإنسان فيما بين الهجرة وتغير المناخ، وقد بدأت بالفعل تتسبب برحيل أكثر من ٢٠ مليون شخصٍ من منازلهم وانتقالهم إلى مناطق أخرى في بلدانهم كل عام، ويضطر البعض لعبور الحدود، وهم يحتاجون – في بعض الحالات – إلى الحماية ولذلك، تلعب قوانين اللجوء وحقوق الإنسان دوراً هاماً في هذا الإطار، ويتناول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين– الذي اعتمدته أغلبية ساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨ – بشكلٍ مباشر هذا التحدي المتنامي الأهمية، ويقر الميثاق بأن "التدهور المناخي والبيئي والكوارث الناجمة عنه يؤثران بشكلٍ متزايد على دوافع تحركات اللاجئين"(٢).

---

(١)المرفق، الفقرة الحادية عشرة من الديباجة .،FCCC/CP/2015/10/Add.1

(٢) من الجدير بالذكر أنه أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين١٧ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك بعد عامين من المشاورات المكثفة التي قادتها المفوضية مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واللاجئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء، ويعد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين إطاراً لتقاسم المسؤوليات بشكل أكثر إنصافاً وقابلية للتنبؤ، مع إدراك حقيقة أنه لا يمكن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين من دون تعاون دولي...لمزيد من التفاصيل:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م الساعة الواحدة صباحاً

المطلب الثانى
آثار التغيرات المناخية على الحقوق الجماعية

تتسم الحقوق الجماعية بعدد من الميّزات جماعية، وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لحقوق الإنسان توفير حماية الفرد وتنميته، والتي تتمثل بالحقوق الفردية، إلّا أنّ بعض تلك الحقوق يتمّ ممارستها ضمن مجموعات وهو ما أُطلِق عليه مُسمّى الحقوق الجماعية.

أولاً- الحق فى البيئة:

باتت البيئة حقاً من أهم حقوق الإنسان فالحق فى وجود البيئة المتوازنة كقيمة فى ذاتها وما يقتضيه ذلك من وجوب صيانة وتحسين النظم والموارد الطبيعية ومن دفع التلوث عنها أو التدهور الجائر بمواردها، وبالتالي ووفقاً لهذا المفهوم فإن حماية البيئة أصبحت حقا حتى للكائنات غير البشرية المتواجدة على بساط المعمورة وفى هوائها وتحت أرضها وفى مياهها وقاع تلك المياه(١).

ويعد الحق في بيئة نظيفة من الجيل الثالث لحقوق الإنسان، وهي الحقوق القائمة علي التعاون الاجتماعي، والتي تتطلب عملا مشتركا اقليميا ودوليا، وأساس الزامية قواعد القانون الدولي للبيئة مستمد من فكرة المصلحة العامة المشتركة للمجتمع الدولي(٢).

تعد مصر شديدة التأثر بتغير المناخ، مع الزيادة المتوقعة فى موجات الحر والعواصف الترابية والعواصف على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط والظواهر

---

(١) د. رياض صالح أبو العطا: دور القانون الدولي العام فى مجال حماية البيئة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية،٢٠٠٨ ص٦٠.

(٢) د. أبوبكر محمد الديب: حماية البيئة في زمن النزاعات المسلحة، المؤتمر العلمى الخامس، كلية الحقوق جامعة طنطا، ٢٠١٨، ص٥ وما بعدها.

الجوبة الشديدة، وتم توثيق احترار أقوى على مدار الأعوام الثلاثين الماضية، مع زيادة متوسط درجات الحرارة السنوية بمقدار ٠.٥٣ درجة مئوية لكل عقد(١)، بالرغم من أن مصر من أقل دول العالم إسهاما فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى عالميا، بنسبة ٠.٦% من إجمالى انبعاثات العالم، فإنها من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، حيث تنتج الدول المتقدمة أكثر من ثلث الانبعاثات المرتبطة باستهلاك السلع والخدمات (٢).

ويعتقد الكثير من الناس أن تغير المناخ يعنى أساسًا ارتفاع درجات الحرارة، ولكن ارتفاع درجة الحرارة ليس سوى بداية القصة، و لأن الأرض عبارة عن نظام متكامل- حيث كل شىء متصل- فإن التغيرات فى منطقة واحدة قد تؤدى إلى تغييرات فى جميع المناطق الأخرى ويتأثر بها باقي العناصر البيئية، ومن أهم التأثيرات على البيئة من جراء التغيرات المناخية:

١. **الجفاف الشديد و ندرة المياه**:

يعتقد البعض أن قلة سقوط الأمطار هى السبب الأساسى للجفاف، والحقيقة أن قلة سقوط الأمطار في الآونة الأخير يرجع للتغير في المناخ و ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن زيادة الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوى، بالإضافة إلى قطع الأشجار؛ حيث إن الأشجار تقوم بحماية المياه من التبخر على نحو أسرع، وتساعد على

---

(١) لمزيد من التفاصيل: الهيئة العامة للاستعلامات: حول مصر والتغييرات المناخية متاح على الموقع الرسمى للهيئة العامة للأستعلامات.

https://www.sis.gov.eg/section/125/14816?lang=ar

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/١م

(٢) د. محمد حجازي: رهانات الدبلوماسية المصرية تجاه مؤتمر المناخ: الأهداف والفرص والقيود، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٩٨.

الحفاظ على رطوبة الغلاف الجوي؛ كما تستفيد المياه الجوفية من الأشجار، و فور اختفائها تصبح التربة غير قادرة على الاحتفاظ بالمياه على نحو فعال؛ ومن ثمَّ تجف المياه وينتج عنها تصحر المنطقة المتضررة.

ويؤدى تغير المناخ إلى الكثير من حالات الجفاف والفيضانات، واستنفاد مصادر المياه و تلوثها، ومعاناة الكثير من المجتمعات المحلية فى كثير من البلدان؛ وإذ تتنافس الأسر التي تعيش تحت ضغوط مائية شديدة على مصادر المياه الشحيحة وغير المأمونة، فإنها تضطر إلى مغادرة منازلها مما يزيد تعرض أفرادها للأمراض والأخطار، فثمة أكثر من ١.٤٢ بليون شخص، بمن فيهم ٤٥٠ مليون طفل، يعيشون في مناطق تعانى من ضعف شديد أو شديد جداً من حيث توافر موارد المياه، وتواجه منطقة القرن الأفريقي أسوأ موجة جفاف تضربها منذ ٤٠ عاماً، ودفعت مواسم الجفاف الثلاثة المتتالية مئات الآلاف من الناس إلى الفرار من منازلهم، وقتلت أعداداً هائلة من الماشية ودمرت مساحات واسعة من المحاصيل، وفاقمت مشاكل سوء التغذية(١).

٢. الحرائق الشديدة

بسبب موجات الطقس المتطرف التى تتسبب فى حدوث الظروف المواتية لاشتعال الحرائق فى الغابات أصبحت أكثر تكراراً وأكثر تطرفاً فى كل مناطق العالم تقريباً، فالتغير المناخى يجعل الغطاء النباتي أكثر قابلية للاشتعال والتربة أكثر جفافاً، ما يزيد من احتمال حدوث الحرائق، بشكل أوسع نطاقاً وأكثر ضراوة.

و قد تبدأ الغابات فى الموت بسبب استمرار ارتفاع درجات الحرارة، حيث تلعب

---

(١) لمزيد من التفاصيل: اليونسيف مقال بعنوان ٤ أشياء ينبغي أن تعرفها عن المياه والمجاعة، بتاريخ ١٥ حزيران / يونيو ٢٠٢٢، على الرابط
https://www.unicef.org/ar
تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م الساعة العاشرة صباحاً

الأشجار دورًا رئيسا فى امتصاص ثانى أكسيد الكربون، لذلك إذا أزيلت الغابات، وتوقفت عن النمو فسيكون لذلك عواقب وخيمة على البيئة(١).

وحرائق الغابات فى الوقت الحاضر، منها متعمد من قبل بعض سكان المناطق المجاورة لها للاستفادة منها فى الزراعة، إذ أن هذه الأراضي تعطي مردوداً زراعياً وافراً بعد حرق الغابة مباشرة، وكثرة تلوث المتنزهن الذين يوقدون النار فى الأحراج أيام العطل للاستفادة منها فى حاجاتهم ويتركون بقاياها للرياح تنثرها فى الغابة وتهددها.

وتؤدى حرائق الغابات إلى تدمير الأنظمة البيئية التى تعيش بداخلها بالكامل، حيث لا يتبقى سوى الرماد و تؤدى إلى موت الكائنات الحية بداخلها و هجرتها إلى أماكن أخرى، وكذلك تؤدى حرائق الغابات إلى فقدان العديد من الأخشاب القيّمة التى تصل أعمارها إلى مئات السنين مما يؤدى إلى الخسائر المادية الكبيرة للدول التى تحتويها بسبب أهمية الأخشاب فى صناعة العديد من المواد الخام.

٣. ارتفاع مستوي سطح البحار وذوبان الجليد:

بسبب التغيرات المناخية و ارتفاع درجة الحرارة ارتفع سطح البحر وأدى إلى مضاعفات خطرة على البيئة البحرية والمدن الساحلية، ولزيادة درجة الحرارة عالميا أثر واضح فى ذوبان الكثير من الكتل الجليدية، مما ينعكس سلبا على مستوى سطح البحر فى بحار العالم، وقد يكون التغير فى مستوي سطح البحر فى بعض البلدان غير ملحوظ حالما، لكن التأثير العالمى للتغير ملحوظ، يرتفع منسوب مياه البحر العالمى بمعدل٢.٠

(١) د. خالد فهمى: واقع وآفاق قضية التغير المناخى فى عالم مضطرب، مجلة السياسية الدولية العدد٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٥٩.

سنتيمتر سنويا[١].

و ستستمر مستويات سطح البحر فى الارتفاع؛ لأنه مع حدوث الاحترار العالمى تذوب القمم الجليدية بوتيرة سريعة، ما يعنى ارتفاع مستوى سطح البحر، وتتعرض البلدات والمدن حول المناطق الساحلية لخطر ابتلاع المحيطات، ومن الممكن أن ترتفع مستويات سطح البحر بأكثر من متر بحلول عام ٢١٠٠، وبنسبة ١٥ مترًا على مدى الـ ٥٠٠ عام القادمة [٢].

ومن الممكن غرق دلتا بعض الأنهار والسهول الساحلية، كما أن بعض الجزر قد تختفى وسيزداد تأكل الشواطئ وتسرب المياه المالحة إلى الخزانات الجوفية [٣].

ستلقي هذه التهديدات بعواقب لا يمكن تصورها، يمكن أن تختفى المجتمعات فى الأماكن المنخفضة والبلدان بأكملها إلى الأبد، سنشهد هجرة جماعية لسكان مناطق بأكملها على نطاق هائل، وسنرى منافسة شرسة على المياه العذبة والأراضي والموارد الأخرى[٤]، و وفقا لوكالة ناسا للفضاء، تفقد القارة القطبية الجنوبية ما معدله ١٥٠ مليار طن من كتلة الجليد سنويا، يذوب الغطاء الجليدي فى غرينلاند بشكل أسرع – مما

(١) د. محمد إبراهيم المكيمى، د. فهد سليمان السنافى: أثر تغير المناخ فى البيئة البحرية للكويت، مجلة التقدم العلمى، مؤسسة الكويت لتقدم العلمى، العدد١٠١، أبريل ٢٠١٨، ص٢٠.

(٢) د. خالد فهمى: واقع وآفاق قضية التغير المناخى فى عالم مضطرب، مجلة السياسية الدولة العدد٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٥٩.

(٣) د. بشير جمعة عبد الجبار: الحماية الدولة للغلاف الجوي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٠٦.

(٤) د. كمال طلبة المتولى سلامة: التغييرات المناخية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربى والعالمى، مركز الدراسات العربية، ٢٠١٩، ص١٢٦.

يؤدى إلى فقدان ٢٧٠ مليار طن سنويا[١].

٤. **التنوع البيولوجى**:

التنوع البيولوجى هو شبكة معقدة ومترابطة يلعب فيها كل عضو دوراً مهماً، ويساهم بطرق قد لا تكون مرئية للعين، وتأتى الأغذية الوفيرة التى نتناولها والهواء الذى نتنفسه والماء الذى نشربه والطقس الذى يجعل كوكبنا صالحا للسكن كلها جميعها من الطبيعة، يعنى التنوع الأحيائى أو التنوع البيولوجى أصناف الحياة على الأرض بجميع أشكالها، من الجينات والبكتيريا إلى النظم البيئية بأكملها مثل: الغابات أو الشعاب المرجانية، التنوع البيولوجى الذى نراه إلىوم هو نتيجة ٤.٥ مليار سنة من التطور، وقد تأثر بشكل متزايد بالبشر[٢].

والتنوع البيولوجى هو الأساس الذى يدعم جميع أشكال الحياة على الأرض وتحت سطح الماء، فهو يؤثر على كل جانب من جوانب صحة الإنسان، ويوفر الهواء النقى والمياه، والأغذية المغذية، والفهم العلمى ومصادر الأدوية، ومقاومة الأمراض الطبيعية، والتخفيف من وطأة تغير المناخ، يؤثر تغيير أو إزالة عنصر واحد من هذه الشبكة على نظام الحياة بأكمله ويمكن أن يؤدى إلى عواقب سلبية، فبدون الطبيعة لن تكون الحياة على الأرض ممكنة[١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل الدخول على الموقع الرسمى للأمم المتحدة على الرابط
https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118227
تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م الساعة العاشرة مساء

(٢) لمزيد من التفاصيل الدخول على الموقع الرسمى للأمم المتحدة على الرابط
https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/biodiversity
تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م الساعة العاشرة مساء

(١) صلاح خيري جابر العاني: الحماية الدولية للتنوع الاحيائى، رسالة ماجستير، كلية القانون، =

ووقف فقدان التنوع البيولوجى هو الطريقة الوحيدة لاستعادة واستدامة الكوكب، ولن يكون هذا ممكناً إلا عندما نفهم شبكة الحياة التى نعيش فيها ونقدر أنها تعمل كنظام كامل لقد حان الوقت لإعادة تصور علاقتنا مع الطبيعة ووضع الطبيعة فى صميم عملية صنع قرارنا [١] .

ويوجد كثير من الاتفاقيات التى حاولت أن تؤكد على أهمية التنوع البيولوجى مثل الاتفاقية الدولية للتجارة فى الأنواع المهددة بالانقراضCITES إلا أن اتفاقية التنوع البيولوجى لعام ١٩٩٢ تعد هى الصك القانوني الدولى الأساسى الذى يهدف إلى صون التنوع البيولوجى، وضمان الاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية فيه، وصدقت ١٩٦ دولة الاتفاقية، والهدف العام للاتفاقية هو تشجيع الإجراءات التى من شأنها أن تؤدى إلى مستقبل مستدام[٢].

=

جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٧ وما بعدها.

(١) د. كمال حسن البتانونى: التنوع البيولوجى، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٠٤ السنة ٢٢عام (١٩٩٣) ص ١٣٥.

(٢) وقد فُتح باب توقيع الاتفاقية فى ٥ حَزِيران/ يونيه ١٩٩٢ فى أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (''قمة الأرض'' فى ريو). وظل باب التوقيع مفتوحاً حتى ٤ حَزِيران/يونيه ١٩٩٣ حيث وضع حتى ذلك الوقت ١٦٨ توقيعاً. ودخلت الاتفاقية حيز التنفذ فى ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، أي بعد تسعين يوماً من التصديق الثلاثين. وحُددت الجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف فى المدّة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ فى جزائر البهاما.

لمزيد من التفاصيل راجع

https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م، الساعة التاسعة مساء.

ويتأثر التنوع البيولوجى بالتغيرات المناخية، فأكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى العالمى يعتمد على الطبيعة، وأكثر من مليار شخص يعتمدون على الغابات لكسب لقمة عيشهم، كما تمتص اليابسة والمحيطات أكثر من نصف انبعاثات الكربون(١).

ويعد التغير المناخى سببا رئيسا فى الأخطار التى تواجه التنوع البيولوجى، إذ أن ما يصل إلى مليون نوع مهدد بالانقراض والعديد منها ستختفى فى غضون عقود، تتحول النظم البيئية التى لا يمكن الاستغناء عنها مثل: أجزاء من غابات الأمازون المطيرة من مصارف الكربون إلى مصادر الكربون بسبب إزالة الغابات، كما اختفت ٨٥ فى المائة من الأراضي الرطبة، مثل: المستنقعات المالحة ومستنقعات المنغروف التى تمتص كميات كبيرة من الكربون(٢) .

ثانياً- الحق فى التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستديمة لتحسين نوعية حياة الإنسان مع مراعاة الحفاظ على البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة، وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون

---

(١) د.شهسة بطساج: الحماية الدولية للتنوع البيولوجي، مجلة دراسات لجامعة عمار الثليجي الأغواط، الجزائر، العدد٧٣، ديسمبر ٢٠١٨، ص١٦٠.

(٢) لمزيد من تفاصيل-https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate issues/biodiversity
تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م

بصحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام ١٩٩٤م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل(١).

ماهية الحق فى التنمية: يعرف إعلان الحق فى التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٦" التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشيطة والحرة والهادفة فى التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها(٢)."

مما يستفاد من هذا التعريف، أن التنمية تستهدف جميع الجوانب الحيوية لحياة الإنسان وكرامته، فالإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية لتحقيق رفاهيته و أمنة وسلامته، وهو ما يتضح أيضا من التوصية الأممية رقم ٦٦/٣٤ الصادرة عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٩ بأن حق التنمية من الحقوق الحقوق الأساسية، و أن تكافؤ الفرص فى ممارسة حق التنمية هى قاعدة واجبة التطبيق من طرف الدول لمواطنيها الذين يشكلون محورا لجميع أشكال التطور التنموي .

وتعد التنمية من الجيل الثالث لحقوق الإنسان، بالرغم من أن المدقق لأحكام القانون الدولى يجد ظهورها منذ نشأة حقوق الإنسان فالإعلان العالمى لحقوق

---

(1)Samah Musa: population and Development, International Journal of Population Geography, vol.3, , 1997,P281.

(٢) انظر إعلان الحق فى التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ٤ ديسمبر١٩٨٦، بموجب القرار ٢٨/٤١ .

الإنسان وهو الذي وضع اللبنة الأولى فى أساس حقوق الإنسان التي يتعين حمايتها عالميا أكد علي التنمية بشكل غير مباشر إذ نص " لكلِّ شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته...."[١].

كما أن المبادئ الواردة في إعلان الحق في التنمية تم صياغتها منذ فترة طويلة، وبالنظر إلى ميثاق الأمم المتحدة، نجد أنه أكد على شروط الاستقرار و الرفاهية اللازمة لرفع مستويات المعيشة وإعمال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تم التركيز على شروط التقدم والتنمية في النظام الاقتصادي والاجتماعي، كما يمكن أن نلاحظ أيضاً من خلال هذه النصوص وجود ارتباط وثيق بين التنمية والسلام اللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، إذ أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام، حيث أن انتهاك حقوق الإنسان يؤدي حتماً إلى الصراع[٢].

كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنه لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة ولا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة[٣].

علاقة التنمية بحقوق الإنسان: تم حسم مسألة الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية بشكل أكثر فعالية، وبعد حصول الإجماع في الآراء حول إعلان برنامج فيينا

(١)انظر الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.

(٢) راجع المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة

(٣) انظر الفقرة الثانية من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةلعام ١٩٦٦م.

عام ١٩٩٣م، الذي أكد في النقطة العاشرة على: "يعيد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تأكيد الحق في التنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، بوصفه حقاً عالمياً وغير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، والإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، وفي حين أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان، فإن انعدام التنمية لايجوز اتخاذه ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا[١].

فالحق في التنمية ثمرة لقاء التنمية وحقوق الإنسان، حيث يتم دمجهما في نهاية المطاف في مفهوم حق الإنسان في التنمية، ويقع هذا الحق الآن على رأس قائمة الأولويات العالمية، وقد شهد هذا الحق تقدماً ملموساً بفضل العمل المكرس له من قبل مجموعة العمل ومنظمة الأمم المتحدة نفسها، ولذلك ينبغي أن تمنح الدول هذا الحق الناشئ مكانة راسخة، خاصاً وأن بعض عناصره موجودة بالفعل ضمن قواعد ومبادئ القانون الدولي العام، ولاسيما علاقته الجدلية بحقوق الإنسان[٢].

صلة التنمية المستدامة بالتغيرات المناخية: يساعد بناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تسبب تغير المناخ، ولذلك يجب تمسك المجتمع الدولي بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وكذلك أهداف خفض الانبعاثات المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ.

ففي عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠) بأهدافها ال ١٧، وتهدف هذه

---

(١) إعلان وبرنامج عمل فيينا، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الوثيقة: CONF / ١٥٧/ ٢٣ A

(٢) د. إيناس عبد الله أبوحميرة: الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان النطاق والصعوبات، مجلة البحوث القانونية، كلية القانون ترهونة، العدد ١١ . ٢٠٢٠م، ص٣١.

الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّ الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية، كما أنها تشكل إطارا عاما يوجه العمل الإنمائي العالمي والوطني(١).

يشدد الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة المقترح بشكل حاسم على أن النهوض بتلك المهمة جار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك بغية، التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المحدودة، فبسبب التغيرات المناخية تشرد ٢٨ مليون شخص في عام ٢٠١٨، وفقاً لمركز رصد التشرد الداخلي(٢)، وإن لم تُتخذ إجراءات عاجلة، فقد تلقي آثار تغير المناخ ١٠٠مليون شخص إضافى فى قبضة الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً للبنك الدولى(٣).

رابعاً- الحق فى تقرير المصير:

عملا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، أقر العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها، وحق تقرير المصير ذو أهمية خاصة، لأن تحقيقه هو شرط أساسى للضمانة الفعلية والاحترام

---

(١) لمزيد من التفاصيل:
https://www.un.org/ar/chronicle/article/20288
تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/١٧م الساعة العاشرة صباحا.

(٢) مركز النزوح الداخلي، التقرير العالمي حول النزوح الداخلي ٢٠١٩،جنيف، ٢٠١٩، ص ٥

(٣) لمزيد من التفاصيل:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/11/08/rapid-climate-informed-development-needed-to-keep-climate-change-from-pushing-more-than-100-million-people-into-poverty-by-2030
تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م الساعة التاسعة مساء.

الفعلى لحقوق الإنسان الفردية، ولتعزيز هذه الحقوق وتقويتها[١].

ويرتبط حق تقرير المصير لدي الكثير بحق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الاحتلال، حيث بموجب هذا الحق يكون لها الحق بالتخلص من الاحتلال الأجنبي أو التمييز العنصري وأن تحكم نفسها بنفسها[٢].

ويعد المحتوى الاقتصادي لحق تقرير المصير، ألا وهو حق الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، فى "التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولى[٣]، ولا يجوز فى أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة"، ويرتب هذا الحق واجبات مقابلة على جميع الدول وعلى المجتمع الدولى، وينبغي للدول أن تشير إلى أية عوامل أو صعوبات تحول دون التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية خلافا لأحكام هذه الفقرة، وإلى أي مدى يؤثر ذلك فى التمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها فى العهد.

يدعو ميثاق الأمم المتحدة الدوال إلى" النهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية[٤] ويضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حق

---

(١) انظر: المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية١٩٦٦م.

(٢) د.جنيب بن عمر عوينات، د. محمد سعد إبراهيم فودة: حق تقرير المصير في النظام العاملي الجديد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ٢١، العدد ٣٥، ٢٠١٢، ص١٩١.

(٣) انظر الفقرة الثانية من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية١٩٦٦م.

(٤) انظر المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م.

الجميع فى نظام اجتماعي ودولي يتيح الإعمال التام للحقوق والحريات[١]، ويؤكد العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنَّ جميع الشعوب" حرة فى تقرير مركزها السياسي وحرة فى السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافى[٢].

ويستتبع ذلك أن تحدد هذه الشعوب وضعها السياسي بحرية وتواصل سعيها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافة، وتشمل الجوانب المهمة من الحق فى تقرير المصير حق أي شعب فى ألا يحرم من سبل بقائه والتزام الدول بتشجيع إعمال الحق فى تقرير المصير حتى لمن يعيشون خارج أقاليمها.

وتغير المناخ يجعل إمكانية السكن فى عدد من الدول الجزرية عرضة للمخاطر؛ مما ينذر بحرمان الشعوب الأصلية من أقاليمها وموارد رزقها التقليدية، ولهذه الآثار تبعات على الحق فى تقرير المصير.

وتؤثر التغيرات المناخية على حق تقرير المصير، فأكثر من ١.٥ مليون شخص يعيشون في وضع نزوح في ٩٥ دولة بسبب الكوارث، ويشمل هذا العدد الفارين من الكوارث عام ٢٠١٩ وخلال السنوات السابقة، كذلك ما بين ٢.١ مليون نازح بسبب الجفاف والفيضانات في أفغانستان خلال السنوات القليلة الأخيرة و٣٣٠٠٠ شخص يزالون يعيشون في وضع نزوح بعد مرور عقد عن زلزال هايتي، و لا تمثل هذه الأرقام إلا الجزء المرئي للظاهرة فهناك الكثير من المجتمعات بالفعل فقدت وضعها السياسي وحقوقها المرتبطة بالكرامة الإنسانية[٣].

---

(١) انظر المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان١٩٤٨م.

(٢) انظر المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية١٩٦٦م.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع: لتقرير العالمي حول النزوح الداخلي أبريل، ٢٠٢٠، ص٤.

وفى عام ٢٠٢١ نزح حوالى ٢٣.٧ مليون حالة، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي ظل التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ وبدون إجراءات مناخية طموحة، فمن المرجح أن تزداد الأرقام في السنوات المقبلة(١).

خامساً- الحق في السلم والأمن:

أكد ميثاق الأمم المتحدة بإعلان السلم والأمن الدوليين غاية مشتركة(٢)، في المادة الأولى، ومبدأ من المبادئ، في المادة الثانية؛ وأساساً لتسوية المنازعات في الفصل السادس (٣) وفي المادة ٥٥ ، يشير الميثاق إلى تعزيز حقوق الإنسان باعتباره شرطاً ضرورياً لقيام علاقات سلمية ودِّية بين الأمم، فالحق في السلم متأصل في الميثاق.

اعترفت الجمعية العامة، بالحق في السلم، في العديد من القرارات أعلنت الجمعية العامة رسميا في الإعلان بشأن حق الشعوب في السلم أن شعوب كوكبنا لها حق مقدس في السلم وأن تشجيع تنفيذ هذا الحق يشكل التزامًا أساسيًا على كل دولة(٤).

وتنص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ في ديباجتها على أن التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني يشكل عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم، و واقعاً من شأنه

---

(١) لمزيد من التفاصيل الموقع الرسمى للأمم المتحدة:

https://news.un.org/ar/story/2022/05/1102312

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥م، الساعة التاسعة مساء.

(٢) انظر المادة الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م.

(٣)انظر المادة الفصل السادس (المواد ٣٣-٣٨).

(٤) بموجب قرار الجمعية العامة لألمم المتحدة ٣٩/١١ المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ إعلان بشأن حق الشعوب في السلم .

تعكير السلم والأمن بين الشعوب.

ويلاحظ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ديباجته أن الإنسان هي أساس السلام في العالم وفي المادتين ٥٥ و٥٦ من الميثاق، يُطلب من منظمة الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء فيها أن تشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاة تلك الحقوق والحريات، بهدف دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لإقامة علاقات سليمة ودية بين الأمم، ويشدد إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة على أهمية صيانة وتعزيز السلم الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان وأعادت الجمعية العامة تأكيد هذا الحق في قراراتها.

فعلى سبيل المثال، أكدت الجمعية العامة من جديد في إعلانها الخاص بإعداد المجتمعات للعيش في سلم الذي أصدرته عام ١٩٧٨، على حق الأفراد والدول والبشرية جمعاء في العيش في سلم، فالحق فى السلم حق أصيل ، فمن الضروري احترام ذلك الحق بلإضافة لحقوق الإنسان الأخرى، وهو شرط لا غنى عنه لتقدم جميع الأمم، كبيرها وصغيرها في كافة الميادين.

وفى الجلسة التي عقدها مجلس الأمن، برئاسة وزيرة خارجية السويد بتاريخ ١١يوليو ٢٠١٨، حول تأثير تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، انتهى المجلس إلى أنه يهدد تغير المناخ الأمن والسلم الدوليين، فعندما تشح موارد المياه والغذاء، يتنازع السكان، وقد تتطور هذه النزاعات من المستوى المحلي إلى الوطني ثم الإقليمي، وعندما يعجز رب الأسرة عن إطعام أبنائه، بسبب تقلص الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها، يصبح عرضة للانضمام إلى الجماعات الإرهابية

والمتطرفة[١].

فعلى سيل المثال، تم تسجيل أكثر من ٥٤١٠٠٠ حالة نزوح جديدة بسبب النزاع والعنف في نيجيريا في عام ٢٠١٨، وبذلك يصل عدد النازحين فى ذلك العام حوالى ٢.٢ مليون شخص، ويتسبب النزاع المستمر في نيجيريا الولايات الشمالية الشرقية والنزاع الجديد بين الرعاة والمزارعين على الموارد النادرة وجود ٣٤١٠٠٠٠ حالة نزوح جديد على التوالي، كما تأثرت ٣٤ ولاية من ولايات نيجيريا من أصل ٣٦ ولاية بسبب الفيضانات حيث غمرت ضفتي نهري النيجر وبنوي مسببا ٦٠٠٠٠٠ حالة نزوح جدية وغمرت ألاف المنازل بالمياه[٢].

(١) من الجدير بالذكر أنه فى دولة تشاد أكثر من ٨٠% من مجتمعات الساحل تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك وتربية المواشي، وعلى السكان المحليين التنقل وفقا لتغير الفصول طلبا للماء والكلأ. وخلال العقد بسبب التغير المناخي تقلصت الموارد الطبيعية، تقلص حجم بحيرة تشاد بنسبة تسعين في المئة مناطق أخرى عديدة اختفى منها الماء إلى الأبد، وأصبح تقلص الموارد في منطقة الساحل بيئة جاذبة للمجموعات الإرهابية، و"اختفاء الماء يلقي بتبعات ثقيلة على الأفراد ويضطرهم إلى النزاع من أجل تأمين الحصول على هذه الموارد، هذه النزاعات راجع:

https://news.un.org/ar/story/2018/07/1012541

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٥م الساعة العاشرة صباحاً.

(٢)انظر التقرير العالمي حول النزوح الداخلي، ٢٠١٨، ص١٨.

المبحث الثانى
دور الاتفاقيات الدولية فى مواجهة التغيرات المناخية وخصائصها

تكاد تجمع مختلف الدراسات الحقوقية المتعلقة بالبيئة على أن شهادة ميلاد هذا الحق حررت فى ظل انعقاد مؤتمر إستوكهولم سنة ١٩٧١، و الذي يعد أول وثيقة دولية أشارت بالفعل إلى العلاقة القائمة بين البيئة و حياة الإنسان، الأمر الذي يبرهن على أن القوانين البيئية هى دولية النشأة.

ويعتبر إعلان استوكهولم عام ١٩٧١أسس قاعدة الحق فى البيئة حق ارتقي إلى صدارة حقوق الإنسان، واستعرض من خلاله ٢٦ مبدأ حدود استغلال البيئة، حيث نص فى المبدأ الأول منه على أنه: للإنسان حق أساسى فى الحرية و المساواة و فى ظروف معيشة مرضية فى ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش بكرامة ورفاهة.

ثم عقب ذلك الكثير من الاتفاقيات البيئية التى تناولت تلوث الهواء ، مثل: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون فى مارس ١٩٨٥م، واتفاقية مونتريال بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون المبرمة فى سبتمبر عام ١٩٨٧م، وسوف نتناول الاتفاقيات ذات الشأن المباشر بتغير المناخ، وهم: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كخطوة أولى في التصدي لمشكلة تغير المناخ لعام ١٩٩٢، و بروتوكول كيوتو١٩٩٧، واتفاق باريس ٢٠١٥، ولتميز تلك الاتفاقيات لابد لنا من دراسة السمات المشتركة بينها، لتوضيح أهم مميزاتها وخصائصها، وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية فى مواجهة التغيرات المناخية.

المطلب الثانى: السمات المميزة لاتفاقيات المناخ.

المطلب الأول
الاتفاقيات الدولية فى مواجهة التغيرات المناخية

تعد جهود الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية إلى إنقاذ كوكبنا، ففي عام ١٩٩٢، ومن خلال قمة الأرض، أنتجت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كخطوة أولى لتصدي لمشكلة تغير المناخ، واليوم تتمتع هذه الإتفاقية بعضوية ١٩٤ دولة.

وبحلول عام ١٩٩٥، بدأت البلدان مفاوضات من أجل تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وبعد ذلك بعامين أعتمد بروتوكول كيوتو وقانونيا يلزم بروتوكول كيوتو الأطراف من البلدان المتقدمة بأهداف خفض الانبعاثات، ثم عقب ذلك توصلت الأطراف في المؤتمر ال٢١ للأطراف في باريس عام ٢٠١٥ إلى اتفاق باريس ودخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام.

أولاً- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢:

١- النشأة والأسباب:

بحلول أواسط الثمانينيات، حذر العلماء من أن الاحترار العالمى يجرى بما يتجاوز الامكانيات الطبيعية، وأن هذا يعود فى جزء كبير منه للأنشطة البشرية ولزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى ذات المنشأ البشرى، وقد أسهم التقدم فى تكنولوجيا الحسابات فى وضع نماذج معقدة وأكثر واقعية لعلاقات السببية ولمخاطر تغير المناخ بالنسبة للإنسان والنظام الايكولوجي، وفى مؤتمر عقد عام ١٩٨٥ فى فيلاش بالنمسا، وهو المؤتمر الدولى لتقييم دور ثانى أكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحرارى على تقلبات المناخ والآثار المرتبطة به، طالب العلماءُ السياسيين بالتعاون فى استكشاف سياسات ترمى إلى تخفيف حدة تغير المناخ الناتج بفعل الإنسان، وأدى اكتشاف فجوة الأوزون وموجة الحرارة التى حدثت فى

عام ١٩٨٨ إلى خلق شعور إضافى بالحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراء عاجل فى هذا الصدد(١).

وقد زاد الاهتمام فى الثمانينيات من القرن الماضي بالتهديدات التى تواجه المجتمع الدولى من خلال تغير المناخ، فقد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون مع منظمة الأرصاد الجوية بإنشاء الهيئة الحكومية التى كان الغرض من إنشائها هو تقويم البيانات العلمية IPCC حول تغير المناخ المتعلقة بتغير المناخ وتقدير التأثيرات البيئية والاقتصادية لتغير المناخ، وفى عام ١٩٨٨ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٥٣/٤٣ لدراسة مشكلة تغير المناخ، وفى عام ١٩٩٢ أقرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفتح التوقيع علىها فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(٢).

٢- أهداف الاتفاقية:

يتمثل الهدف طويل الأجل من الاتفاقية والصكوك القانونية المتصلة بها فى تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحرارى فى الجو عند مستوى من شأنه أن يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة فى النظام المناخى.

وتعرّف الاتفاقية تغير المناخ باعتباره "تغير فى المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى الذي يغيّر ترييب الغلاف الجوي العالمى والذي يشكل إضافة لتقلبية المناخ الملحوظة خلال فترات زمنية مقارَنة"(٣).

(١) د. سلافة طارق عبدالكريم شعلان: المرجع السابق، ص٦١

(٢) د. بشير جمعة عبد الجبار: المرجع السابق، ص٤٣.

(٣) انظر المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ لعام ١٩٩٢.

٣- اهم عناصر الاتفاقية

•وضعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطاراً عاماً للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يمثله تغير المناخ، وتنص الاتفاقية على أن هدفها النهائي هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخى(١).

- **اتفقت الأطراف فى الاتفاقية على عدد من الالتزامات للتصدي لتغير المناخ، إذ يجب على جميع الأطراف أن تعد وبصفة دورية تقريراً يسمى «البلاغات الوطنية»، وهذه البلاغات الوطنية يجب أن تحتوي على معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى فى ذلك الطرف، وأن تصف الخطوات التى اتخذها وما يعتزم اتخاذه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية.**
- **تقتضي الاتفاقية من جميع الأطراف تنفيذ برامج وتدابير وطنية للتحكم فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ، واتفقت الأطراف أيضاً على تشجيع استحداث واستخدام التكنولوجيا التى لا تلحق ضرراً بالمناخ؛ والتثقيف والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وتأثيراته؛ والإدارة المستدامة للغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية التى يمكن أن تؤدي إلى إزالة غازات الاحتباس الحرارى من الغلاف الجوي، والتعاون مع الأطراف الأخرى فى هذه الأمور(٢).**
- **إضافة التزامات إضافية على عاتق البلدان الصناعية، التى تسمى أطراف المرفق الأول بموجب الاتفاقية، وهذه الأطراف اتفقت أصلاً على الاضطلاع**

---

(١) نفس المرجع.

(٢) انظر الفقرة ١ ب من المادة ٤ من من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ لعام ١٩٩٢.

بسياسات وتدابير بهدف محدد هو إعادة حجم انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحرارى إلى المستويات التى كانت عليها فى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠، ويجب أيضاً على الأطراف المدرجة فى المرفق الأول تقديم بلاغات وطنية أكثر تواتراً ويجب أن تقدم على حدة تقاريراً سنوية عن انبعاثاتها الوطنية من غازات الاحتباس الحرارى.

- يجب أيضاً على البلدان المتقدمة الأغنى التى تسمى الأطراف المدرجة فى المرفق الثانى بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات غير الضارة بالمناخ إلى البلدان النامية وإلى البلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ويجب أيضاً أن تقدم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها عن طريق مرفق البيئة العالمية الذي يمثل الآلية المالية للاتفاقية، عن طريق القنوات الثنائية أو القنوات الأخرى المتعددة الأطراف.

وفى رأينا تعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اتفاقية شاملة، وتعد خطوة مهمة فى وضع حجر الأساس لبناء إطار قانونى لمكافحة التغيرات المناخية، لكن لم تحقق أهدافهما المعلنة المتمثلة فى الحد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون المحرك الرئيسي لارتفاع درجات الحرارة العالمية فى القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك لعدة أسباب:

١. تعاملت الاتفاقية باستراتيجية تقليدية، ولم تراعى البعد الاقتصادي الكبير للتغيرات المناخية

٢. كما أن المفاوضات محكومة بالإجماع، ومن الممكن لمجموعات صغيرة من البلدان عرقلة القرارات الجوهرية فى هذا الشأن.

٣. عدم وجود رغبة جدية للدول الكبرى فى تنفيذ أحكام الاتفاقية، وعدم ترتيب جزاءات على الدول التى تخالف مضمون و أحكام الاتفاقية.

ثانياً-بروتوكول كيوتو١٩٩٧:

النشأة والأسباب

عقب انتهاء الفترة المحددة لإنجاز التعهدات التى وضعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام ١٩٩٢ دون تحقيق الهدف منها، بل إن حجم الانبعاثات المسببة للظاهرة سجل ارتفاعا بدلا من الانخفاض؛ بسبب عدم تنفيذ الدول لالتزاماتها وحرصها على تحقيق أكبر المنافع الاقتصادية الممكنة على حساب استمرار تدهور المناخ العالمى لهذه الأسباب مجتمعة، تم فى مؤتمر الأطراف ودون النظر إلى مصالح الدول الأطراف فى الاتفاقية(١).

ثم عقد فى برلين سنة ١٩٩٥ مناقشة مدى كفاية التعهدات الأولى لاتفاقية تغير المناخ، بموجب الاتفاقية لتنفيذ أهدافها، وقد تم فى هذا المؤتمر اتخاذ قرار يلزم الدول المتقدمة بالحد من انبعاثاتها لغازات الاحتباس الحرارى التى تسهم فى تغير المناخ، حيث تم التوصل إلى أن تعهدات الدول الأطراف فى الاتفاقية ليست كافية لتحقيق اهدافها؛ لذا تم تشكيل لجنة خاصة وذلك لمناقشة مدي كفاية التعهدات المحددة فى الاتفاقية، على أن تتضمن المفاوضات مقترحات تتعلق بوضع بروتوكول ملحق باتفاقية بين الدول والنظر فى موضوع التنفيذ المشترك لالتزامات الأطراف، والآليات المتعلقة بتجارة الانبعاثات ونقل التكنولوجيا والتنمية النظيفة والتى تعتبر التزامات قانونية ممكنة التنفيذ لاحقا؛ لأن الدول الأطراف تنفذ فى المرحلة الحالية من مراحل تنفيذ الاتفاقية تدابير وطنية فقط.

وتم اعتماد اتفاقية كيوتو فى كيوتو، اليابان، بتاريخ ١١ ديسمبر عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٦ فبراير عام ٢٠٠٥.

---

(١) احمد دسوقي محمد إسماعيل: نمط الإدارة لدولية قضايا البيئة وقضية تغير المناخ بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥ لسنة ٢٠٠١– ص٢١٩.

أهم عناصر بروتوكول كيوتو١٩٩٧:

- **العمل على تخفيض تراكيز الغازات الدفيئة فى الجو إلى «مستوى يحول دون التدخل البشرى الخطير بالنظام المناخى [١].**
- **الاتفاقية مبنية على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة: أقرت بأن فرادى البلدان لديها قدرات مختلفة على مكافحة تغير المناخ، بسبب التنمية الاقتصادية، وبالتالي ألقت مهمة تقليل الانبعاثات على الدول المتقدمة على أساس أنها هى المسؤولة تاريخيًا عن المستويات الحالية من الغازات الدفيئة فى الجو.**
- **الوقف التدريجي للحوافز والإعفاءات الضريبية للإعلانات التى تتعارض مع أهداف الاتفاق فى جميع القطاعات المسببة للتلوث البيئى، والمساهمة فى تمويل التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة، أو التكنولوجيا الصديقة للبيئة، والعمل على نقلها إلى الدول الفقيرة، بما يسهم فى تحقيق التوازن بين التزامات الدول الأكثر إنتاجاً للانبعاثات الغازية وبين حقوق الدول الفقيرة فى عدم التعرض للأثار الضارة للتغير المناخى، ونرى بضرورة أن يكون تقديم تلك المساعدات خالياً من الضغوط السياسية أو الاقتصادية، وأن يكون وفق التزامات قرار الجمعية العامة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية[٢].**
- **تلتزم الدول الغنية بعبء تمويل البحث عن مصادر جديدة للطاقة التى لا يتسبب عنها أثار كبيرة للبيئة، والتعاون مع الدول النامية فى وضع برامج مشتركة يمكنها تقليل الانبعاثات الغازية الضارة، مع مراعاة تناسب تلك الأعباء مع الحالة الاقتصادية لتلك الدول.**

---

(١) انظر المادة ٢ من بروتوكول كيوتو ١٩٩٧.

(٢) قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ د-١٧ المؤرخ فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ والمعنون "السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية.

وقد استحدث البروتوكول آلية التنفيذ المشترك، من خلال التعاون الجماعي، والحد من الانبعاثات الغازية الضارة، خاصة أن هذه الانبعاثات الضارة لا تقف عند حد معين، أو تحدث فى إطار دولة معينة، إلا أن هناك من انتقد آلية التنفيذ هذه، لكونها تخضع للدول المتقدمة، التى يتوفر لديها الخيارات الرخيصة لخفض الانبعاثات الغازية، تلك الخيارات التى لا تتوفر للدل الفقيرة.

أما وجه النقد الآخر الموجه إلى برتوكول كيوتو هو أن التجارة الخاصة بالانبعاثات الغازية لا تحقق عادة مناخاً خالياً من التلوث، بما يخالف روح وهدف الاتفاقية الإطارية وبرتوكول كيوتو الذى جاء لوضع آليات تنفيذها[١].

ثالثاً- اتفاق باريس٢٠١٥:

١. نشأة وأهداف الاتفاقية:

لم تنضم الولايات المتحدة إلى بروتوكول كيوتو بسبب قصر الالزا م على الدول المتقدمة، كما أن الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند المسئولة عن كميات كبيرة من الانبعاثات لم تكن ملزمة بتقليل الانبعاثات، وانسحبت دول أخرى من الاتفاقية بعد انضمامها مثل كندا عام ٢٠١٢م، لهذا لم تتجاوز تغطية البروتوكول ١٥% من الانبعاثات العالمية.

فى محاولة لتعزيز مشاركة الدول بشكل أوسع، تم فى قمة كوبنهاجن للمناخ عا م ٢٠٠٩ دعوة كل الدول، – المتقدمة والنامية– إلى تقديم "مساهمات وطنية" لتقليل الانبعاثات بشكل طوعى، تختلف حسب قدرات كل دولة، لكن المساهمات الوطنية التى تقدمت بها الدول جاءت بعيدة عن المطلوب.

---

(١) د. سهير إبراهيم الهيتي: الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة فى إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠١٤، ص٥٤٣.

و بعد أربع سنوات من المفاوضات تم اعتماد اتفاقية باريس فى ديسمبر ٢٠١٥، وتبنت ١٩٧ دولة اتفاق باريس فى مؤتمر الأطراف ٢١ فى باريس فى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى العالمية، والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية فى هذا القرن إلى درجتين مئويتين، مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى ١.٥ درجة، حتى اليوم، انضمت ١٩٣ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق باريس.

أهداف اتفاق باريس٢٠١٥.

أ- الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة عند اثنين درجة مئوية عن عصر ما قبل التصنيع، مع تشجيع الأعضاء على استهداف ارتفاع ١.٥ درجة مئوية فقط.

ب- تعزيز القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز القدرة على تحمل تغيير المناخ، وتوطيد التنمية منخفضة انبعاثات الغازات الدفيئة على نحو لا يهدد انتاج الأغذية.

جـ- جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدى إلى تنمية منخفضة انبعاثات الغازات الدفيئة وقادرة على تحمل المناخ(١).

٢. العناصر الأساسة فى اتفاقية باريس

الوصول بانبعاثات غازات الاحتباس الحرارى العالمية إلى أعلى مستوياتها بأقصي سرعة ممكنة و أن يعقب ذلك تخفيض سريع فى الانبعاثات للوصول إلى حالة "التعادل الكربوني"، وهو التوازن بين معدل انبعاث الغازات ومعدلات تصريفها فى الغابات وغير ذلك، فى النصف الثانى من القرن الحالي بأقصى سرعة ممكنة، ولا تلزم الاتفاقية أى دولة بكميات محددة من الانبعاثات، لكنها تلزم كل الدول بتقديم "مساهمات قومية"

(١) انظر المادة ٢ من الاتفاقية.

لتخفيض الانبعاثات تحددها طواعية، تعكس قدرات كل دولة ومسئوليتها، وتلتزم الدول بتجديد مساهماتها كل خمس سنوات، على أن تكون المساهمات أكثر طموحا فى كل دورة و أن تكون على أعلى ما يمكن تحقيقه، ويتم تسجيل هذه المساهمات فى سجل عام لدى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية(١).

- وطبقا للفقرة ١٩ من المادة الرابعة يجب أن تسعى جميع الأطراف إلى وضع استراتيجية إنمائية خفيضة انبعاثات الغاز وطويلة الأجل(٢).
- الزمت الاتفاقية الأطراف عند حساب انبعاثاتها المرتبطة بالمساهمات الوطنية مراعاة النزاهة والدقة، وتقديم المعلومات اللازمة "للوضوح والشفافة والفهم"، وأن تكون الحسابات مكتملة وقابلة للمناقشة، وذلك طبقا لمتطلبات الاتفاقية(٣).
- الزام كافة الدول بتقديم تقرير كل سنتين على الأقل يتضمن "جرد مخزني" للانبعاثات فيها، كما يجب أن تقدم المعلومات الضرورية لتتبع التقدم الذي تحرزه فى تطبيق وتحقيق المساهمات الوطنية بخفض الانبعاثات. والزمت الاتفاقية الدول بتقديم تقرير عن المساعدات التى تلقتها، والجميع مدعوون إلى تقديم تقرير عن جهود التأقلم. طبقا للقرارات و المعلومات أو التقارير التى ستقدمها الدول ستخضع لمراجعة فنية من الخبراء(٤).
- تشجيع الالتزام والوفاء بالالتزامات ستتشكل لجنة من الخبراء لتسيير أو تسهل العمل، وتقدم تقارير سنوية إلي مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف فى

(١) انظر الفقرة الأولى من المادة ٤ من اتفاق باريس٢٠١٥.
(٢) انظر الفقرة ١٩ من المادة ٤ من اتفاق باريس٢٠١٥.
(٣) انظر المادة ٦ من اتفاق باريس٢٠١٥.
(٤) انظر الفقرة ١١ من المادة ١٣من اتفاق باريس ٢٠١٥.

الاتفاقية[١].

- مراجعة فاعلية الجهود وكفاءة الدعم ومراجعة التقدم فى تحقيق وتعويض الخسائر والأضرار لمساعدة الدول الأكثر عرضة للعواقب، وتتضمن مجالات التعاون أنظمة الإنذار المبكر والاستعداد للطوارئ والتغيرات المزمنة وغير ذلك، بدون مبالغ محددة ومع التأكيد على أن هذا النص لا يشكل أي أساس لمطالب بالتعويض من الدول المتقدمة [٢].

رابعاً- دور مصر فى تنفيذ اتفاقيات المناخ:

وقعت مصر على اتفاقية باريس للمناخ ضمن ١٩٤ دولة وقعت على الاتفاق، وتسعى لتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى واتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار فى الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات، والسعى لوضع آلية مراجعة كل ٥ سنوات للتعهدات الوطنية، وبالرغم من الأزمات المالية التي شهدتها مصر والعالم في الآونة الأخيرة تكلف برامج التخفف التى تتضمنها الاستراتيجية الوطنية فى القطاعات كافة ٢١١ مليار دولار، بينما يتراوح إجمالى تكلفة برامج التكيف ١١٣ مليار دولار [٣]

ومن أهم النقاط التى اتخذتها مصر في هذا الشأن:

١- وإعداد مصر خطة قومية لسيطرة على التغيرات المناخية باسم الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ فى مصر ٢٠٥٠:

---

(١) انظر المادة ١٥ من اتفاق باريس٢٠١٥.

(٢) انظر المادتين ٨،٩من اتفاقباريس ٢٠١٥.

(٣) أحمد ناجي قمحة: مصر وقضايا التغير المناخى: فرص العدالة فى مواجهة التحديات، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٨.

وتسير الدولة المصرية بخطة ثابتة لتحقيق خطتها القومية والتوسع فى استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال زيادة نسبة إسهام الطاقة المتجددة فى مزيج الطاقة فى مصر لتصل إلى نحو ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٢، و٤٢% بحلول عام ٢٠٣٥، وتحديث استراتيجية الطاقة ٢٠٣٥، لتشمل الهيدروجين كمصدر للطاقة. والاعتماد على النقل النظيف، من خلال التوسع فى شبكات المترو والقطارات الكهربائية والمونوريل، وكذلك العمل على توطين صناعة السيارات الكهربائية وتجهز البنية التحتية اللازمة لذلك. الوصول بنسبة المشروعات الخضراء الممولة حكوميا إلى٥٠% بحلول ٢٠٢٥، و١٠٠% بحلول ٢٠٣٠[١].

– إعداد استراتيجية وطنية للهدروجين المنخفض الكربون. و تنفيذ خطط طموح للربط الكهربائى مع دول الجوار على نحو يجعل من مصر مركزا للطاقة المتجددة فى المنطقة، والعمل على خفض انبعاثات الكربون والميثان فى قطاع البترول والغاز، من خلال تنفيذ العديد من المشروعات فى مجال استغلال الغازات البترولية المصاحبة، واسترجاع غاز الميثان، وجار التخطيط لمشروعات لالتقاط وتخزين واستخدام الكربون وإنتاج الهيدروجين[٢].

وقامت الدولة المصرية بالكثير من البرامج و الأنشطة التى توجه للأفراد عامة أو لشريحة معينة بهدف توضيح مفهوم التغيرات المناخية لنشر الوعي البيئي لخلق اهتمام وشعور بالمسئولية، وبالتإلى تغيير اتجاهاتهم ونظرتهم وإشراكهم فى إيجاد الحلول المناسبة، و توجيه وربط لمختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية بما ييسر

(١) د. سمير القرعيش: تجارب الدول العربية فى التحول للاقتصاد الأخضر، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٨٦ ما بعدها.

(٢) د. سمير القرعيش: تجارب الدول العربية فى التحول للاقتصاد الأخضر، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٨٦ ما بعدها.

الإدراك المتكامل لمشكلات الناجمة عن التغيرات المناخية و الارتقاء بنوعية البيئة، وذلك عن طريق تقديم المنح للمشروعات البيئية، وتقديم تدريبات بيئية متخصصة بالإضافة إلى إنشاء الحقيبة التعلمية الخاصة بتغير المناخ بالغتين العربية والإنجليزية لخلق مناخ ثقافى لدي المواطنيين(١).

٢- إنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية:

أنشئ المجلس الوطني للتغيرات المناخية بقرار رئيس الوزارء رقم ٢٧٢ لعام ٢٠٠٧ ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ فى ٢١٥ بشأن المجلس الأعلى للتغيرات المناخية الذى أعيد تنظيمه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩(٢).

ويتكون المجلس الوطني للتغيرات المناخية من اللجنة العلا والمكتب التنفيذي ومجموعات العمل الفنية، ويكون رئيس مجلس الوزراء رئيسًا للمجلس الوطني للتغيرات المناخية وينعقد المجلس برئاسته مرة على الأقل كل عام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ويهدف المجلس إلى ضم مهام واختصاصات المكتب المصرى والمجلس المصرى لإلة التنمية النظيفة لمهام واختصاصات المجلس الوطني للتغيرات المناخية بالإضافة إلى الكثير من الأهداف كانت هى المحرك الأول لإنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية مثل:

---

(١) لمزيد من التفاصيل: وزارة البيئة، الحقيبة التعليمية الخاصة بتغير المناخ، متاحة علي رابط https://www.eeaa.gov.eg/MediaCenter/81/sub/158/index

تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٩م

(٢) د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوي المناخ، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص٣٢.

رسم السياسات العامة للدولة فيما يخص التعامل مع التغيرات المناخية، والعمل على وضع وتحديث الاستراتيجيات والخطط القطاعية لتغير المناخ، فى ضوء الاتفاقيات الدولية والمصالح الوطنية والعمل على صياغة وتحديث إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ زيادة المعارف العلمية والبحوث المنشورة المرتبطة بالتغيرات المناخية ومتابعة تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.(١)

وأولت مصر اهتمامها لقضية المناخ وتداعياتها داخليا واقليميا ودوليا، وحرصت على أن تضع قدمها على أجندة الفاعليات الدولية بتنظيمها مؤتمر قمة المناخ COP 27 فى شرم الشيخ فى ٧ نوفمبر ٢٠٢٢م ، وهو أكبر حدث دولي على أجندة الأمم المتحدة، ففى قمة جلاسكو فى بريطانيا، حضر الموتمر ٣٤ ألف مشارك، منهم ١٠ آلاف من منظمات المجتمع المدنى. وقد صدر عن هذا المؤتمر ١٤٠ قرارا تم التفاوض علىها فى أثناء انعقاد المؤتمر(٢).

٣- التعاون الدولى:

ولقد وضعت الدولة المصرية – فى أولوياتها- التعاون الدولى لمواجهة التغيرات المناخية، فمنذ عام ١٩٩٢، حين التزمت الحكومات المشاركة فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية -بما فيها مصر- بتطبيق استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، التى تُعِد أدوات من شأنها ضمان نمو اقتصادى مسئول اجتماعيًا، مع حماية مصادر الموارد وحماية البيئة لمصلحة الأجيال القادمة. وعُد التحرك قدمًا نحو التنمية المستدامة تحديًا جسيمًا للبلاد آنذاك، حيث كان الأمر يتطلب إحداث تغيرات

(١) لمزيد من التفاصيل حول اهداف المجلس الوطني للتغيرات المناخية
https://www.eeaa.gov.eg/Topics/78/30/50/Details

(٢) د. محمد حجازي: المرجع السابق، ص٩٨.

فى البناء الاقتصادى والاجتماعى والبيئى للدولة[١].

وتعد «قمة المناخ» السنوية أكبر اجتماع عالمى بعد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويرجع ذلك أن التغيرات المناخية أكبر أزمة عالمية تواجه جميع الدول بلا استثناء. مما لا شك فيه أن اختيار مصر لاستضافة هذا المؤتمر يمثل تقديرا لها ولمكانتها ودعمها للدول المتضررة والإنسانية من التغيرات المناخية. فبالرغم من أن مصر من أقل دول العالم إسهاما فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى عالميا، بنسبة ٠.٦% من اجمالى انبعاثات العالم، فإنها من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، حيث تنتج الدول المتقدمة أكثر من ثلث الانبعاثات المرتبطة باستهلاك السلع والخدمات. ويجب أن نوضح بداية أن مفهوم التغير المناخى يختلف عن التلوث البيئى، فهو عبارة عن اضطراب فى مناخ الأرض مع ارتفاع فى درجة حرارتها، يصاحبه تغير كبير فى الظواهر الطبيعية، ما يؤدى إلى ارتفاع منسوب المحيطات وحدوث فيضانات، كما أن له تأثيرا سلبيا فى الإنتاج الزراعى وانتشار أنواع من الأوبئة الجديدة التى سوف يعانيها العالم كله، وعلى الدول المتقدمة أن تقوم بمسئوليتها من خلال تقديم الدعم للدول النامية المتضررة لكى تواجه تلك التغيرات المناخية[٢].

(١) أحمد ناجي قمحة: المرجع السابق، ص١٣

(٢) د. محمد حجازي: المرجع السابق، ص٩٨.

المطلب الثانى
السمات المميزة لاتفاقيات المناخ

للاتفاقيات الدولية الحاكمة للمناخ مجموعة من الخصائص والسمات تستند إلى خطورة موضوع التغيرات المناخية وطبيعتها، وهو خفض مستوي الغازات الدفيئة والحد من أثار التغيرات المناخية، والذي يؤدى التهاون فى تنظيمه إلى اختلال التوازن الطبيعي بين عناصر البيئة ومكوناته، وتدمير النظم البيئية كافة، بما يهدد بقاء الإنسان وسائر المخلوقات على سطح الأرض.

١. الاتفاقيات الدولية للمناخ حديث النشأة:

تعتبر خاصية حداثة النشأة من أهم الخصائص التى تميز اتفاقيات المناخ على الاتفاقيات الأخرى، فظهر التغير المناخى كقضية سياسية فى سبعينيات القرن العشرين كأحد موضوعات القانون الدولى للبيئة، إذ بذلت جهود نشطة و رسمية لضمان معالجة الأزمات البيئية على نطاق عالمي [١] .

والقانون الدولى للبيئة لم يظهر إلا فى مرحلة حديثة مقارنة بالقوانين الأخرى، فبداية هذا القانون كانت بتبلور مجموعة من المبادئ المتمثلة فى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ونصوص فى تشريعات وطنية وذلك فى النصف الثانى من القرن العشرين، ولكن المتابع لهذا القانون البيئى يلاحظ السرعة الكبيرة فى تطوره.

وتطور القانون الدولى البيئي حتي صار فرعا مستقلا من فروع القانون الدولى العام، وكونه فرع من فروع القانون الدولى العام يعني ذلك أن مصادره هى نفس

---

(1) Oliver C. Ruppel | Christian Roschman| Katharina Ruppel-Schlichtingn, Climate Change: International Law and Global Governance, Policy, Diplomacy and Governance in a Changing Environment, Nomos 1st Edition 2014, P372.

مصادر القانون الدولى وأشخاصه هم نفس اشخاص القانون الدولى العام، من دول ومنظمات دولية، وصحيح أن القانون الدولى للمناخ هو جزء من القانون الدولى البيئي، إلا أن المتأمل فى القانون الدولى للمناخ يلاحظ حداثة قواعده مقارنة بباقى موضوعات القانون الدولى للبيئة، فعلى سبيل المثال تعد أولى اتفاقية تصدت بشكل مباشر لتصدى لتغير المناخى هى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام ١٩٩٢، وكذلك تم اعتماد برتوكول كيوتو فى اليابان، بتاريخ ١١ ديسمبر عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٦ فبراير عام ٢٠٠٥، وأيضاً اتفاق باريس فى مؤتمر الأطراف ٢١ فى باريس فى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام.

٢. **اتفاقيات المناخ ذو طابع زمني**:

ويتضح البعد الزمني فى القانون الدولى للمناخ فى الالتزام باحترام حقوق الأجيال القادمة فى البيئة استنادا إلي نظرية العدالة بين الأجيال، فلكل جيل الحق فى استخدام التراث الطبيعى والثقافى، وأن يترك البيئة والتراث بحالة ليست بأقل مما كانت عليه(١).

فالحفاظ على البيئة البشرية و تحسينها ليس عملا من أجل الأجيال الحالية وحدها، بل ومن أجل الأجيال القادمة أيضا؛ ولهذا فقد نص المبدأ الثانى لإعلان ستوكهولم على أنه " : يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، على الموارد الطبيعية للأرض بما فى ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات والنباتات .

ويتضح الطابع الزمني للقانون الدولى للمناخ من خلال علاقة التغيرات

(١) د. مهدي ميلود: قضية البيئة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والقانون الدولي، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٠، العدد٤٩٧، ٢٠١٠، ص٤٢٩.

المناخية بمبدأ التنمية المستدامة، وتم النص عليه بمؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل عام١٩٩٢ بعد مؤتمري ستوكهلوم ونيروبي، حيث كانت بداية التفكير الجاد فى حماية البيئة، غير أن بداية التنفيذ الفعال لهذا المبدأ كانت بعد عام ١٩٩٢ بعد استحداث لجنة التنمية المستدامة فى الأمم المتحدة على دراسة مدى تحقيق الموازنة بين الاقتصاد العالمى والبيئة الطبيعية التى تعتبر مصدر الموارد، وضرورة وجود حماية فعالة للبيئة يساهم فى ديمومة الصناعات والتجارة العالمية، لهذا وجب على كل أشخاص المجتمع الدولى أن تبذل مجهودات جبارة لإقرار هذا المبدأ وتنفيذه عبر برامج وطنية، وسن تشريعات تكفل بالوصول إلى مضمون هذا المبدأ الهام سواء فى الحاضر أو فى المستقبل للأجيال القادمة.

٣. اتفاقيات المناخ ذات طابع دولى النشأة:

ومن أهم خصائص القانون الدولى للمناخ أنه تمخض من رحم القانون الدولى، فعلى خلاف موضوعات كثيرة خرجت من ثنايا القوانين الداخلية وعقب ذلك تبناها المجتمع الدولى وكفل لها الحماية بموجب اتفاقيات وأعراف دولية كان لقوانين الدول الداخلية دور كبير فى ظهورها، -إلا أن قانون المناخ- ظهر فى الأصل بموجب اتفاقيات دولية، انضم إليها أغلب بلدان العالم حتي صارت مواجهة التغيرات المناخية ملزمة لجميع الدول بموجب الاتفاقيات والأعراف التى تكونت من السلوك الدولى وعدم إنكارها من غالبية أشخاص القانون الدولى.

وهذا الاهتمام المشترك يستند على حقيقة، على إدراك المجتمع الدولى ضرورة اتخاذ الإجراءات المشتركة لحماية البيئة خاصة من التغيرات المناخية، إذ أن هذا الأمر بدوره يستند على الحقيقة العلمية التى مفادها " أن الضرر البيئى الناجم عن الأنشطة البشرية كاستنفاد الأوزون، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجى تنعكس تأثيراتها على البشرية جمعاء، فالتعاون الدولى فى هذا النطاق ضرورى لتجنب وقوع الكارثة، إذ أن قبول هذا المفهوم يدل من جهة أخرى وبصورة ضمنية على حقوق وواجبات المجتمع

الدولى كوحدة واحدة للاهتمام بالبيئة العالمية [١] .

٤. اتفاقيات المناخ ذات طبيعة فنية:

من الخصائص المميزة للقانون الدولى للمناخ أن قواعده ذات طابع فنى، فهى تحاول المزج بين الأفكار القانونية والحقائق العلمية البحتة المتعلقة بالتغيرات المناخية، وذلك لرسم السلوك الذى ينبغى الالتزام به فى التعامل مع عناصر البيئة والأنظمة الأيكولوجية، من حيث مواصفاته والحدود التى يمارس فيها، وحكم الخروج علىها، والجانب الفني فى هذا القانون نلمسه فى أن قواعده لا ترمي فقط إلى الحفاظ على علاقات بين أشخاص القانون الدولى، بل إلى وضع بعض القيود الفنية على القواعد القانونية التى تقرها فروع قانونية أخرى[٢].

والطابع الفني ليس فقط فى فهم وتفسير أسباب تغيير المناخ بل فى مواجهته، فتحويل أنظمة الطاقة من الوقود الأحفورى إلى مصادر الطاقة المتجددة، مثل: الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، لتقليل الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، ولكل ذلك يلزم توافر قدرات فنية وتكنولوجية بالإضافة إلي تحالف متنام من البلدان لالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

ويتضح الطابع الفنى أكثر من خلال تعزيز نظم الإنذار المبكر بالظواهر الجوية والمناخية الكارثية، مثل الأعاصير، والفيضانات، وموجات الحرارة الشديدة، فهناك أهمية قصوى لوجود هذه النظم المتطورة فى توفر البيانات والمعلومات التى

---

(1) David Hunter ،James Salzman and Durwoed Zaelke , International Environmental Law and Policy ,2nd Edition , New York –2002 , P 371.

(٢) لطفاوي محمد عبد الباسط: مظاهر التدخل الدولي للحد من التلوث البيئي، مجلة أبحاث، المجلد ٥ العدد١، ٢٠٢٠، ص٣٧.

تساعد بدورها فى وضع الخطط العملية من المساعدات التقنية والمالية الأكثر ملاءمة للتكيف مع التغيرات البيئية، ما يسهم بدوره فى تجنب الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن تلك الأحداث الطارئة، بل تسهم هذه البيانات فى وضع خطط أكثر وضوحا بما يجب تنفيذه من خدمات البنية الأساسية، مع الأخذ فى الحسبان أن الصعوبة التى تواجه توافر البيانات تتسع لتأخذ فى حسبانها أن الكوارث والمخاطر البيئية متعددة الأوجه ومتنوعة القطاعات، وهو ما يرتبط بتباين العوالم التى يعمل فيها العلماء والمتخصصون، الأمر الذى يستوجب خلق الجسور بينهم بهدف تأطير المعلومات المتعلقة بهذه المخاطر وتحليلها وإيصالها بشكل سليم بما يضمن اتخاذ القرارات الفعالة القادرة على الحد من مخاطر الكوارث(١).

ومحاولة وضع إطار قانوني لمواجهة التغيرات المناخية هى عبارة عن حقائق حسابية وعلمية تتناول مناخ العالم الفعلى، وبعض هذه الحقائق ليس إلا محاولاتٍ قام بها العلماء لاختصار سلوك المناخ المعقد فى صيغ بسيطة لفهم الطبيعة بشكل أعمق؛ لتوقع الظروف الحالية والمستقبلية بما أمكن من الدقة وذلك لدى مقابلته بالملاحظات الفعلية المتعلقة بالظروف الماضية والحالية، فهى التزامات علمية بحتة كان للعلماء فى شتي المجالات الرأي الأول فيها ثم جاء دور القانون ليفسر تلك الحقائق فى ضوء قانون قادر أن يحمى هذه النتائج.

٥. اتفاقيات المناخ ذات طبيعة مختلطة

من الملاحظ أن القانون الدولى للمناخ هو قانون مختلط، فنجد أن بعض نصوصه تكرس مبادئ دولية موجودة فى معاهدات واتفاقيات دولية، ونصوص أخرى

(١) الحس المناخى: شرط البقاء على قيد الحياة، مجلة الدوحة، وزارة الثقافة، الدوحة، ع ١٧٧، أغسطس ٢٠٢٢، ص٣٦.

تكرس مبادئ داخلية تحويها القوانين الداخلية [١]، كما أن القانون الدولى للمناخ فى صورته الداخلية نجد أن أحكامه تتصل بالقانون الدستوري والمدني وأخرى بالقانون الإداري و الجنائي، والقانون المالي و قوانين أخرى، ولكن الواقع يفيد بأن قانون المناخ بشكل عام أقرب إلى القانون العام وذلك لوجود الدولة طرفا فى القضايا البيئية بصفتها مصدر القواعد القانونية، وكذلك التزام الدول بتطبيق الاتفاقات الدولية البيئية من خلال إدراجها ضمن القواعد القانونية التى يكفلها الدستور [٢] .

ومما لاشك فيه أن الإطار القانوني الحاكم للتغيرات المناخية هو أحد موضوعات القانون الدولى البيئي وهو فرع مستقل له خصائص المميزة ومبادئه التى يقوم عليها[٣] ، وبرغم من ذلك يتداخل النظام القانوني للتغيرات المناخية من أغلب فروع لقانون الدولى العام الأخري كالقانون الدولى للحقوق الإنسان، فالبيئة من أهم حقوق الإنسان فى الآونة الأخيرة، يؤثر تغير المناخ سلباً فى التمتع بحقوق الإنسان.

كما تتصل التغيرات المناخية بالقانون الدولى الإنسانى كون البيئة من أهم الأعيان المدنية التى يجب الحفاظ علها أثناء النزاعات المسلحة، ويتلاقي مع القانون الدولى للاجئين باعتبار أن حق اللجوء البيئي من الحقوق المعترف بها، والقانون الدولى الاقتصادي، لكون التنمية المستدامة واستنزاف الموارد الطبيعية، من اهم موضوعات القانون الدولى للبيئة.

---

(١) د.صلاح الدين عامر، المرجع السابق ص٤٢.

(٢) د. لطفى محمد لطفى منصور: الحماية الدستورية لحق الإنسان فى البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،٢٠١٦، ص٨.

(٣) د. معمر رتيب محمد عبد الحافظ: القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث ، دار النهضة العربية ٢٠١٧ص ٤٤.

٦. اتفاقيات المناخ ذات طابع آمر:

من المعروف أن قواعد القانون الدولى العام لم تفرضها على الدولة هيئة عليا شأن التشريعات الوطنية التى تفرضها الدولة على الأفراد الموجودين فى إقليمها، وإنما نشأت بين هيئات مستقلة متساوية الحقوق ليس لإحداها سلطة على الأخرى، ولقد ثار جدل فقهى بين جمهور الفقهاء بشأن مدى تمتع قواعد القانون الدولى العام بقوة إلزامية تضمن احترامها وتنفيذها وسط الجماعة الدولية.

بالرجوع لتصنيف النظم القانونية الداخلية نجد أن القواعد القانونية تنقسم إلى نوعين، هما: القواعد المكملة التى يجوز للأطراف الاتفاق على ما يخالفها، والقواعد الآمرة التى لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها، ويطلق القانون الداخلي على القواعد الأمرة مسمى "قواعد النظام العام"، وتستند فكرة القواعد الآمرة أو قواعد النظام العام فى القانون الداخلى إلى ضرورة حماية المفاهيم والقيم الأساسة السائدة فى المجتمع وحماية النظام القانوني ذاته، ذلك أنه لا يتصور أن يكون هناك نظام قانوني دون أن يلتزم فيه أشخاص بالمحافظة عليه أو أن يكون لهم حرية الاتفاق بصورة مطلقة بدون أية قيود(١).

وهذا النهج هو الذي اتبعته اتفاقية فيينا لقانون لمعاهدات لعام ١٩٦٩، فأقرت نوعا آخرا من القواعد القانونية الدولية هى القواعد القانونية الدولية الآمرة، بحيث نصت المادة ٥٣ منها على أن المعاهدات التى تبرم وتكون معارضة لقاعدة دولية آمرة تقع باطلة بطلانا مطلقا، أما المادة ٦٤ فقد نصت على بطلان المعاهدات بطلانا مطلقا حتى وإن كانت سابقة فى نشأتها على قاعدة دولية آمرة جديدة.

---

(١) د. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانو الدولي الإنساني، دارالنهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص١٧٢ ومابعدها.

تشير المادة المذكورة لثلاثة عناصر لتعريف القاعدة الأمرة

١. أن تكون القاعدة عامة أي ملزمة للمجتمع الدولى كافة وليس لمنطقة جغرافية محددة.

٢. أن تكون مقبولة ومعترف بها للجميع والمقصود بذلك أن يتحقق الاجماع فيها من قبل المجتمع الدولى

٣. ألا يجوز الخروج عليها أو الاتفاق على الخروج على أحكامها(١).

ويترتب على القواعد الأمرة ما يسمى الالتزامات تجاه الكافة، وهى التزامات تعتبر حيوية ومهمة للغاية داخل النظام الدولى فى شكل قواعد آمرة، بحيث يمكن لأي دولة أن تقاضي دولة أخرى من أجل فرض الالتزام بالوفاء(٢) .

وبالنظر إلي الدول صاحبة الأثر الأكبر فى التغيرات المناخية الولايات المتحدة والقوى الصاعدة كالصين وروسيا، وتحاول واشنطن توظيف قضية المناخ وجميع التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية كورقة ضغط على بكين وموسكو لكبح عجلة التصنيع فهما، فتتبادل هذه الدول التهم بشأن مسئولية كل منها عن الاحتباس الحرارى، وفى هذا الإطار، تصدر الصين ما يقرب من ٣٠٪ من الغازات، وواشنطن ١٥٪، وتظل الولايات المتحدة هى الملوث الأقدم و الأكبر من حيث عدد السكان، وهذا ما يفسر ترحيب الدول الغربية بعودتها إلى اتفاقية باريس. وتعرف

---

(١) لمزيد من تفاصيل حول هذه الاتجاهات:

د. إبراهيم سيف عبد الحميد منشاوي: القواعد الآمرة فى القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص ٣٦:٣٥.

(2) Roozbeh Rudy B. Baker: Customary International Law in the 21st Century: Old Challenges and New Debates, the European Journal of International Law Vol. 21 no. 1, 2010, P177.

الولايات المتحدة بأنها من الدول التى تعرقل التوصل إلى اتفاقيات عالمية. ويقف وراء هذه الحملة اللوبى الأمريكى للنفط، الذى يتمتع بنفوذ كبير فى النظام السياسي. وبحكم أنه من أهم ممولى السياسة الأمريكية، فإنه يمارس ضغطا سياسيا على صناع القرار من أجل تعزيز وجهات نظره المشككة فى وجود تقلبات مناخية [١] .

ويعتبر القانون البيئي بشكل عام وقانون المناخ بشكل خاص، من ضمن القواعد الأمرة فى القانون الدولى العام فهو ملزم لجميع الدول حتي الدول التى لم توقع على أي اتفاقية دولية تتعلق بحماية البيئة، فبالتالي لا تسطيع الدول التحلل من التزاماتها فى مجال حماية المناخ بعدم التوقيع على المعاهدات فى هذا الشأن أو تحتج بالانسحاب من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، ويرجع ذلك باعتبار العرف الدولى المصدر الأساسى للقانون الدولى البيئي، لأنه يخلق قاعد عامة لا تتوقف على إرادة الدول ويحظي بتطبيق عالمي[٢].

فالعرف هو مصد الالزام والشرعية فى القانون الدولى بشكل عام فالفقه الدولى حينما يحاول استظهار احكام القانون الدولى للبيئة لا يبحث عنها فى النصوص المكتوبة فقط وإنما أيضا فى القواعد العرفية، خاصة فى ظل الدور الكبير الذي يلعبه القانون الدولى فى مقاضاة الأشخاص الذين لم يلتزمو أحكام القانون الدولى[٣].

---

(١) د. فتحي بولعراس : قمة المناخ فى ضوء اعتبارات الجغرافيا السياسية، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٩٣ وما بعدها.

(2) Meguro, M., Litigating Climate Change through International Law: Obligations Strategy and Rights Strategy, Leiden Journal of International Law, Vol. 33, 2020, pp.933-951.

(٣) د. محمد ثامر مخاط: التجريم استنادًا إلى العرف فى القانون الدولي الجنائي، مجلة الحقوق، مجلة الحقوق، جامعة البحرين المجلد١١، العدد،٢٠١٤، ص٣٠٢.

الخاتمة

اللهم لك الحمد والشكر ملء السموات والأرض وما بينهما وملء ما شئت من بعد.

وبعد

عرضنا هذا البحث تحت عنوان "التغيرات المناخية و آثارها على حقوق الإنسان فى ضوء الاتفاقيات الدولية ".

وحاولنا قدر المستطاع أن نبرز أهم الإشكاليات التى تثيرها التغيرات المناخية، وأن نؤكد دور القانون الدولى العام فى معالجة وتفسير ظاهرة التغيرات المناخية.

يعتبر تغير المناخ القضية الحاسمة فى عصرنا، ونحن الآن أمام لحظة حاسمة، فالآثار العالمية لتغير المناخ هى واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، من تغير أنماط الطقس التى تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التى تزيد من خطر الفيضانات الكارثية، والتكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا فى المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية الآن.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث لعدد من النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

- يختلف مفهوم المناخ عن الطقس فالمناخ متوسط أحوال الجو المتعاقبة فى مكان ما لمدة طويلة قد تكون شهراً أو فصلاً أو سنة أو سنوات، وهو بذلك يختلف عن الطقس الذى هو حالة درجة الحرارة والرياح والضغط الجوي مضافا إلي أشعة الشمس ونسبة الرطوبة، .....إلخ خلال فترة قصيرة من الوقت قد تكون يوما أو عدة أيام، ويختلف أيضا عن الاحتباس الحرارى الذي يتمثل فى

ازدياد درجة الحرارة السطحية المتوسطة وهو أحد أسباب التغيرات المناخية.

- يؤثر تغير المناخ على صحتنا وقدرتنا على زراعة الأغذية والسكن والسلامة والعمل، البعض منا أكثر عرضة لتأثيرات المناخ، مثل: الأشخاص الذين يعيشون فى الدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية الأخرى، ولقد ساءت الظروف، مثل: ارتفاع مستوى سطح البحر، وتسلل المياه المالحة إلى درجة اضطرت فيها مجتمعات بأكملها إلى الانتقال، كما أن فترات الجفاف الطويلة تعرض الناس لخطر المجاعة، وفى المستقبل من المتوقع أن يرتفع عدد "اللاجئين بسبب المناخ.

- تعد مصر شديدة التأثر بتغير المناخ، وتسير الدولة المصرية بخطة ثابتة لتحقيق خطتها القومية لسيطرة على التغيرات المناخية والتوسع فى استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال زيادة نسبة إسهام الطاقة المتجددة فى مزيج الطاقة فى مصر لتصل إلى نحو ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٢، و٤٢% بحلول عام ٢٠٣٥، وتحديث إستراتيجية الطاقة ٢٠٣٥، لتشمل الهيدروجين كمصدر للطاقة، والاعتماد على النقل النظيف، من خلال التوسع فى شبكات المترو والقطارات الكهربائية والمونوريل، وكذلك العمل على توطين صناعة السيارات الكهربائية وتجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك، والوصول بنسبة المشروعات الخضراء الممولة حكوميا إلى٥٠% بحلول ٢٠٢٥، و١٠٠% بحلول ٢٠٣٠.

- ترتبط حقوق الإنسان ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ بسبب تأثيره ليس على البيئة فحسب، بل على رفاهنا أيضًا، وستستمر آثاره فى الازدياد والتردى مع مرور الزمن، وستتسبب بالتخريب للأجيال الحالية والمستقبلية، ولهذا فإنه قد يكون تقاعس الحكومات عن اتخاذ إجراءات لمواجهة تغيّر المناخ، فى ظل أدلة علمية دامغة، أفدح انتهاك لحقوق الإنسان لمختلف الأجيال فى التاريخ.

- بالرغم من وجود أكثر من اتفاق للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية، والكثير من المنظمات التى تحاول المساعدة والتعاون لحل الأزمة، إلا أن أغلب هذه الاتفاقات مازالت قاصرة عن حماية حقيقة للتغيرات المناخية، وهى فى أحسن تقدير لها غير فعالة لمواجهة سريعة لتغيرات المناخية، ويعد اتفاق باريس ٢٠١٥أكثرهم فعالية وجدية خصوصا فى مجال تعويض الخسائر والأضرار لمساعدة الدول الأكثر عرضة للعواقب، وتعزيز لأوجه التعاون وأنظمة الإنذار المبكر والاستعداد للطوارئ.

ثانياً- التوصيات:

- نوصي بضرورة تشجيع الدول بإتباع نهج متعدد الأبعاد تجاه مشاكل التغيرات المناخية من قبل التشريعات الداخلية لكل دولة من خلال إعداد خطط قومية، ووضع القوانين والسياسات والتدابير الرامية إلى إعادة الهكلة الاقتصادية بما يتناسب مع طبيعية هذه البلدان، والمستوي الثقافى والاقتصادى لكل دولة.

- نوصي بضرورة وجود استثمارات مالية كبيرة من قبل الحكومات والشركات، فالتقاعس عن العمل المناخى يكلف ثمنا باهضاً، وتتمثل إحدى الخطوات الحاسمة فى هذا المجال وفاء البلدان الصناعية بالتزامها بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنويًا إلى البلدان النامية؛ حتى تتمكن من التكيف والتحرك نحو اقتصادات أكثر اخضرارًا؛ خاصة أن آثار التغيرات المناخية الحالية والممتدة لعقود قادمة هى من نتاج الانبعاثات من الدول الصناعية طوال فترة ما بعد الثورة الصناعية، فللأجيال القادمة الحق فى العيش فى بيئة سليمة صالحة، ولذلك فحماية البيئة هو أمر منصف لتلك الأجيال.

- نوصي بضرورة التعاون الدولى وتبادل المعلومات للتوصل للأبعاد الحقيقية لظاهرة التغيرات المناخية وإنعكاساتها البيئية، فى ظل الحفاظ على نوعية البيئة

والحد من مسببات التغيرات المناخية والتكيف مع آثاراه المختلفة على حقوق الإنسان.

- **يجب رفع الوعى العام بالظاهرة وأبعادها الاقتصادية وبناء القدرات، وتفعيل برامج المساعدات الدولية المالية والفنية ونقل التكنولوجيا، وضع السياسات والبرامج اللازمة للتكيف مع تغيرات المناخ فى جميع القطاعات، وتفعيل برامج مشاركة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، فالحل الوحيد لمواجهة تداعيات التغير المناخى هو التكامل والتعاضد فى سبيل إقرار السلام والاستقرار، وإلا سنكون قد أضفنا عاملا مهما قد يشعل الحروب والنزاعات فى كثير من المناطق، وقد يزيد من وتيرتها فى مناطق ملتهبة بطبيعتها.**

قائمة المراجع

أولاً- الكتب:

- د. أميرة عبدالعظيم عدني: التغيرات المناخية والتنمية المستدامة فى ضوء القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، ٢٠٢٣.
- د. خالد السيد المتولى محمد: الديمقراطية وتغير المناخ، شركة ناس للطباعة بالقاهرة، ٢٠١٣.
- د. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانو الدولى الإنساني، دارالنهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.
- د. سهر إبراهيم الهتي: الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة فى إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠١٤.
- د. على إسماعيل أبو بكر: شرح قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.
- د. كمال طلبة المتولي سلامة: التغيرات المناخية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي والعالمى، مركز الدراسات العربية، ٢٠١٩.
- د. محمد إبراهيم المكيمي، د. فهد سليمان السنافى: أثر تغير المناخ فى البيئة البحرية للكويت، مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت لتقدم العلمي، العدد١٠١، أبريل ٢٠١٨.
- د. محمد عبد الرحمن الد سوقي: الالتزام الدولى بحماية طبقة الأوزون فى القانون الدولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- د. محمد محمد عبد اللطيف: دعاوى المناخ، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.

- د. معمر رتيب محمد عبد الحافظ: القانون الدولى للبيئة وظاهرة ا التلوث ، دار النهضة العربية ٢٠١٧.

ثانياً: الرسائل

- د. إبراهيم سيف عبد الحميد منشاوي: القواعد الآمرة فى القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعوم الساسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.
- د. بشير جمعة عبد الجبار: الحماية الدولية للغلاف الجوي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- د. سلافة طارق عبدالكريم شعلان: الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحرارى فى اتفاقية تغيير المناخ ١٩٩٢، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، عام ٢٠٠٣.
- د. لطفى محمد لطفى منصور: الحماية الدستورية لحق الإنسان فى البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،٢٠١٦.
- وفاء عبداللطيف طه، المواطنة من منظور إسلامي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، ٢٠٠٧.
- صلاح خيري جابر العاني: الحماية الدولية للتنوع الاحيائي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد،٢٠٠٤.

ثالثاً الدوريات:

- د. أبو بكر محمد الديب: حماية البيئة في زمن النزاعات المسلحة، المؤتمر العلمى الخامس، كلية الحقوق جامعة طنطا، ٢٠١٨.

- احمد دسوقي محمد إسماعيل: نمط الإدارة لدولية قضايا البيئة وقضية تغير المناخ (بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥ لسنة ٢٠٠١.
- أحمد ناجي قمحة: مصر وقضايا التغير المناخى: فرص العدالة فى مواجهة التحديات، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢.
- الحس المناخى: شرط البقاء على قيد الحياة، مجلة الدوحة، وزارة الثقافة، الدوحة، ع ١٧٧، أغسطس ٢٠٢٢.
- د. إيناس عبدالله أبوحميرة: الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان النطاق والصعوبات، مجلة البحوث القانونية، كلية القانون ترهونة، العدد ١١سنة ٢٠٢٠م.
- د. شهسة بطساج: الحماية الدولية للتنوع البيولوجي، مجلة دراسات لجامعة عمار الثليجي الأغواط، الجزائر، العدد٧٣، ديسمبر ٢٠١٨.
- د. جنيب بن عمر عوينات، د. محمد سعد إبراهيم فودة: حق تقرير المصير فى النظام العاملي الجديد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ٢١، العدد ٣٥، ٢٠١٢.
- د. خالد فهمى: واقع وآفاق قضية التغير المناخى فى عالم مضطرب، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢.
- د. سمير القرعيش: تجارب الدول العربية فى التحول للاقتصاد الأخضر، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢.
- د. فتحي بولعراس: قمة المناخ فى ضوء اعتبارات الجغرافيا السياسية، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢.
- د. كمال حسن البتانوني: التنوع البيولوجي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٠٤ السنة ٢٢عام ١٩٩٣.

- **د. ماهر جميل أبوخوات: نظام التقارير فى إطار اتفاقيات حقوق الإنسان، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، لية الحقوق جامعة السادات، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٢١م.**
- **د. محمد ثامر مخاط: التجريم استنادًا إلى العرف فى القانون الدولى الجنائي، مجلة الحقوق، مجلة الحقوق، جامعة البحرين المجلد ١١، سنة ٢٠١٤.**
- **د. محمد حجازي: رهانات الدبلوماسية المصرية تجاه مؤتمر المناخ: الأهداف والفرص والقيود، مجلة السياسية الدولية العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢**
- **د. محمد صديق محمد عبد الله: الحماية القانونية للبيئة من التلوث (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة الرافدين للحقوق، كلية القانون، جامعة الموصل، المجلد التاسع، السنة الثانية عشرة، العدد الثانى والثلاثون، ٢٠٠٧.**
- **د. مهدي ميلود: قضية البيئة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والقانون الدولى، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٠، العدد٤٩٧سنة ٢٠١٠.**
- **د. هشام بشير: الحق فى بيئة نظيفة فى إطار التشريعات والمواثيق الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد التاسع والستون،٢٠١٣.**
- **لطفاوي محمد عبد الباسط: مظاهر التدخل الدولى للحد من التلوث البيئي، مجلة أبحاث، المجلد ٥ العدد ١، سنة٢٠٢٠.**

رابعاً: المراجع الأجنبية :

- **David Hunter ،James Salzman and Durwoed Zaelke, International Environmental Law and Policy, 2nd Edition، New York –2002.**
- **Demelash Shiferaw, Yonas Tesfa Human Rights Law Teaching Material, the Justice and Legal System ,Research Institute, 2009.**

- **FAO. Agriculture and climate change – Challenges and opportunities at the global and local Level – Collaboration on Climate-Smart Agriculture. Rome. 2019.**
- **Gursharn Singh, Beant Singh: DEFORESTATION AND ITS IMPACT ON ENVIRONMENT, international journal of advance Rehearse in science and engineering, volume NO.06, Special Issue No.3, December 2017.**
- **Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, United Kingdom, Cambridge .University Press, 2007.**
- **J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998.**
- **John Wajim: Impacts of Deforestation on Socio-Economic Development and Environment in Nigeria, The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention, vol. 7, Issue 03, March 2020.**
- **Meguro, M., Litigating Climate Change through International Law: Obligations Strategy and Rights Strategy, Leiden Journal of International Law, Vol. 33, 2020.**
- **Oliver C. Ruppel | Christian Roschmann| Katharina Ruppel-Schlichtingn, Climate Change: International Law and Global Governance, Policy, Diplomacy and Governance in a Changing Environment, Nomos 1st Edition 2014.**
- **Roozbeh (Rudy) B. Baker: Customary International Law in the 21st Century: Old Challenges and New Debates, The European Journal of International Law Vol. 21 no. 1, 2010.**
- **Samah Musa: population and Development, International Journal of Population Geography, vol.3, 1997.**